الخطاب النحوي عند ضياء الدين بن الأثير ت (٦٣٧هـ) دراسة في الاستعمال والوظيفة

The Grammatical Discourse of Diaa Al-Din Bin Al-Atheer (637 AH)
A study in usage and function

أ.م.د.علي سعد لطيف
كلية الإمام الاعظم / الجامعة
Assist proof Dr: Ali Saad Lateef
Imam Aadam University- College

الملخص

يسلط البحث الضوء على المنظور النحوي عند علم من أعلام الأدب والنقد، هو ضياء الدين ابن الأثير الجزري المتوفى سنة (٦٣٧هـ)، وسبب اختيار هذا الموضوع هو ما لمسناه في مؤلفات ابن الأثير من جهود انصبَّت في جانب كبير منها على النظر إلى الوظائف النحوية من حيث الاستعمال، وأثر ذلك الاستعمال في دلالات الكلام، وهو ما يقترب من المنظور التداولي للنحو، في ذات الوقت الذي يمثل ذلك (خطاباً نحوياً) خاصاً بابن الأثير، وقد توزَّع هذا المنظور على جانبين: أولهما الجانب الفكري، فقد حاول البحث استقصاء ما كان ينطوي عليه ابن الأثير من تفكير نحوي، وتمَّ ذلك في المبحث الأول. أما الآخر فمثَّل عملية انعكاس التفكير النحوي على تعامله مع النصوص في محاولاته الكشف عن قيمة الوظائف النحوية فيها، وقد عرض البحث ما يمثِّل هذا الجانب في المبحث الثاني، وقد سبق المبحثين تمهيد لبيان مفهوم الخطاب ومدى انطباقه على إطلاق (الخطاب النحوي)، ثمَّ تلا ذلك خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: الخطاب، النحو، الوظيفة

Abstract

The research sheds light on the grammatical perspective when one of the scholars of literature and criticism, Dia al-Din Ibn al-Atheer al-Jazari, died in the year 637 AH. Usage, and the impact of that use on the semantics of speech, which is close to the deliberative perspective of grammar, at the same time that represents a (grammatical discourse) specific to Ibn al-Atheer, and this perspective was divided into two aspects: the first is the intellectual aspect, the research tried to investigate what was involved Ibn al-Atheer from grammatical thinking, and this was done in the first topic. As for the other, he represented the process of reflecting grammatical thinking on his dealing with texts in his attempts to reveal the value of grammatical functions in them. The conclusion included the most important findings of the research.

key words :Discourse, grammar, function.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أكرم خلق الله أجمعين، محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فهذا البحث يسلِّط الضوء على المنظور النحوي عند علم من أعلام الأدب والنقد، هو ضياء الدين ابن الأثير الجزري المتوفى سنة (٦٣٧هـ)، وسبب اختيار هذا الموضوع هو ما لمسناه في مؤلفات ابن الأثير من جهود انصبَّت في جانب كبير منها على النظر إلى الوظائف النحوية من حيث الاستعمال، وأثر ذلك الاستعمال في دلالات الكلام، وهو ما يقترب من المنظور التداولي للنحو، في الوقت يمثل ذلك (خطاباً نحوياً) خاصاً بابن الأثير، وقد توزَّع هذا المنظور على جانبين: أولهما الجانب الفكري، فقد حاول البحث استقصاء ما كان ينطوي عليه ابن الأثير من تفكير نحوي، وتمَّ ذلك في المبحث الأول. أما الآخر فمثَّل عملية انعكاس التفكير النحوي على تعامله مع النصوص في محاولاته الكشف عن قيمة الوظائف النحوية فيها، وقد عرض البحث ما يمثِّل هذا الجانب في المبحث الثاني، وقد سبق المبحثين تمهيد لبيان مفهوم الخطاب ومدى انطباقه على إطلاق (الخطاب النحوي)، ثمَّ تلا ذلك خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

التمهيد: مفهوم الخطاب

الخطاب: مفهوم واسع ينتمي إلى حقول معرفية مختلفة، فلمعرفة أيِّ خطاب ينبغي تحديد الحقل الذي ينبثق منه، وكذلك المنظور الذي تجري معالجة الخطاب فيه، فثمة المنظور اللساني للخطاب، والمنظور السيميائي، والمنظور الاجتماعي التواصلي، والمنظور الأيدلوجي، والمنظور التأويلي، ومن هنا يتحتم الإقرار بتعدد الخطابات ومفاهيمها؛ غير أنَّ ثمة ملامح عامة يحوز عليها الخطاب لكي يسمى خطاباً، وأهم تلك الملامح هي أنْ يكون الكلام عبارة عن وحدة متتالية أو وحدة لغوية أكبر من الجملة، كما أنَّ الغرض من ذلك الكلام المسمى خطاباً هو التواصل، فالتواصل قيمة عليا لكل خطاب، وأنْ يكون منطوياً على قصد.

إنّ للخطاب زخماً مفاهيمياً متنوعاً، وسبب تنوعه هو تنوع ميادين المعرفة الإنسانية، فالخطاب هو وسيلة المخاطِب للوصول إلى الآخر، بوساطة اللغة التي يمنحُها بعداً سلطوياً، والمقصود بالبعد السلطوي هو التأثير الذي تحدثه في الآخر، في قدرتها «على الجدل أو على توظيف الكلمات والأساليب التي تمكِّن المرء من خلال عرض قضيته أو الدفاع عن موقفه إلى التوصل إلى وفاق»[1]، فالخطاب في مرحلته هذه يمثل المنطوق الموجه إلى الآخر لغرض إفهامه قصداً ما. ومن الأمور المهمة التي ينبغي الإشارة إليها هنا هو التأكيد على أنَّ مفهوم

(١) البلاغة والسلطة: ريتشارد أندروز، ترجمة: أكرم أبو سحلي، فصول، البلاغة الجديدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد ٢٦/ ١، العدد ١٠١، خريف ٢٠١٧م : ٩٢.

الخطاب تتعدد أشكاله بين المنطوق والمكتوب، كما أنَّ الأمر الأهم هو التنبيه إلى أنَّ الخطاب لا يقف عند حدود الحضور والعيان؛ بمعنى: أنْ يكون مكتوباً أو منطوقاً فحسب؛ بل يتعدى هذا الحضور العياني إلى الحضور الذهني، وربما أغفلت كثير من الدراسات هذا الجانب، فخلطت بين التفكير وبين التطبيق عند دراسة علماء النحو أو البلاغة أو اللغة، وهذا الخلط من شأنه أنْ يضيع فكرة أية دراسة، كما يضيع منجزها، ومن هنا نحاول في هذا البحث أنْ نوسع من مفهوم الخطاب ليشمل النظر في الفكر ليكون التطبيق صورة للتفكير، ويكون الاثنان ركني الخطاب الذي يتطلع هذا البحث لدراسته، وليس هذا الإجراء بدعاً من القول؛ بل أنَّ مسوغاته قائمة في التعريفات الكثيرة التي يحوز عليها مفهوم الخطاب.

يتميز الخطاب المكتوب « من خلال بعض العلامات التي نفذها؛ علامات تفاوض للتفاعل مع أولئك الذين يوجه إليهم الخطاب»[١]، ولاشكَّ في أنَّ هذا المكتوب هو صورة لفكر الكاتب، وهنا لابدَّ من أنْ تنحو كلُّ دراسة للخطاب نحو البحث في وجهتين: الوجهة التنظيرية، والوجهة التطبيقية، ومسوغات ذلك أنَّ التوصيف لأنواع الخطاب توصيف مفتوح ومتدرج تتداخل أوصافه وتتشابك دلالاته[٢]، ومن صور التداخل تنتج العلاقة بينه وبين مفهوم النص فـ « النصوص تبين في ارتباطها بالشبكة التبادلية أو الخطاب الوحدات الأساسية للوصول الى الأهداف الاجتماعية المحددة، وأن فهم العلاقات التبادلية ورد الفعل المقصود على المتطلبات التبادلية هما وحدتا لسانيات النص الأساسيتان»[٣]، وينظر إلى الكتابة على أنها مؤسسة اجتماعية موجهة لتسجيل الأحداث التي كانت على صورة شفاهية بواسطة أشكال خطية، فالكتابة غاية لديمومة النص ليكتب له البقاء، وفي هذا المنظور يكون مصطلح الخطاب هو النص بوصفه عملية تواصلية تستعين باللغة، غير أنها تتجاوز اللغة إلى أطراف تلك العملية؛ لأن تحليل الخطاب والكشف عن طرق إنتاج الدلالات الكامنة فيه يستدعي مراعاة أطراف غير لغوية منها: الصوت، والإشارة، والدلالات المساعدة الأخرى في إيصال الفكرة، وهذا يشكل مفترقاً بين الخطاب والنص؛ لأن النص يمكن وسمه بأنه متوالية لغوية مستقلة تشكل الخطاب، والخطاب هو الذي يحققه، ومن هنا « فإن مصطلح الخطاب يوحي أكثر من مصطلح النص بأن المقصود ليس مجرد سلسلة لفظية تحكمها قوانين الإتساق الداخلي؛ بل كل إنتاج لغوي يربط فيه ربط تبعية بين بنيته الداخلية وظروفه المقامية بالمعنى الواسع، بهذا المعنى يكون الخطاب إنتاجاً لغويا أياً كان حجمه منظوراً إليه في علاقته بوظيفته التواصلية... بوصف

(١) حجاجية الشروح البلاغية وأبعادها التداولية: د. فضيلة قوتال، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م: ٥٤.

(٢) ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط: أحمد المتوكل، الدار العربية للعلوم، ناشرون، منشورات الاختلاف، الرباط، ط١، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م: ٢٥.

(٣) أسس لسانيات النص: ماغوت هاينمان وفولفنغنغ هاينمان، ترجمة: د. موفق محمد جواد المصلح، دار المأمون للترجمة والنشر، ط ١، بغداد ٢٠٠٦م : ١٥.

الخطاب سيرورة تواصلية تفاعلية لا تنفك عن المقام التواصلي الذي تم إنتاجها فيه»[١].

من معطيات النظر في مفهوم (خطاب) نصل إلى تقرير ما يأتي:

ـ تعدد مفاهيم الخطاب يتيح للباحث إمكانية إطلاقه على أيِّ ميدان معرفي يحوز على مدوَّنات تعرف منها غاياته وأهدافه واتجاهاته، سواء أكان ذلك على مستوى التنظير أم مستوى التطبيق، وما إلى ذلك مما يستشفُّ منه طبيعة ذلك الميدان.

ـ من أهمِّ الميادين التي تصلح لإطلاق مفهوم (خطاب) ميادين الدراسات اللسانية؛ إذ أنَّها بمجملها تقوم على الخطاب.

ـ بناء على النقطتين المتقدمتين يستطيع الباحث إطلاق مفهوم: الخطاب النحوي، وذلك بالنظرإلى أركان الخطاب المختلفة.

ـ تضمُّن مفهوم (خطاب) على جانبي: القصد والسياق يمنح البحث إمكانية أنْ تكون الدراسة منصبةً على النظر في الخطاب النحوي، من زاوية الاستعمال والتداول، وذلك في مستويي التفكير والإجراء، عند أحد أعلام الأدب والبلاغة، وهو ابن الأثير الجزري، في كتابه: المثل السائر.

المبحث الأول: مظاهر الفكر النحوي عند ابن الأثير

أولاً: الوظيفة الإعرابية وعلاقتها بالدلالة بين التفكير النحوي والبلاغي

من أهمِّ غايات الدرس النحوي دراسة العلائق بين الألفاظ، والوقوف على الوظيفة التركيبية لكل لفظ، فإنْ تعدت مرحلة النظر في تلك العلائق إلى البحث في التفاوت بين المعاني،قوة وضعفاً، فسيكون ذلك التجاوز من مهام البحث البلاغي، ولاشكَّ في أنَّ البحث في العلاقة يفضي إلى النظر في طبيعتيهما التداولية، التي تأتي من ناحية كونهما « يعتمدان على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي، على أساس أن النص اللغوي في جملته إنما هو (نص في موقف)، فكل رسالة لها قصدها وموقفها وظروف تلقيها »[٢]، وقد أدرك كثير من المشتغلين في الدرس البلاغي هذه العلاقة ابتداءً من أوائل النحاة والبلاغيين، حتى تبلورت الفكرة لدى البلاغيين المتأخرين في النظر إلى غاية النحوي، فقد جاء في كتاب عروس الأفراح أنَّ غاية النحوي هي «أن ينزل المفردات على ما وضعت له، ويركبها عليها، ووراء ذلك مقاصد لاتتعلق بالوضع مما تتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لاتتناهى،

(١) اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين: د. مرتضى جبار كاظم، منشورات ضفاف، الرباط، ط١، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م: ٢٩.

(٢) النظرية النقدية، نظرية الاتصال الأدبي وتحليل الخطاب، د. مراد عبد الرحمن مبروك، مطبعة الأدهم للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م،ج٤، ص: ٩٤.

وتلك الأسرار لاتعلم إلا بعلم المعاني. والنحوي وإن ذكرها فهو على وجه إجمالي يتصرف فيه البياني تصرفاً خاصاً لايصل إليه النحوي» [١]. ونفهم من ذلك أنَّ العتبة الأولى للتعامل مع الكلام تقع على عاتق النحو، ثم يتمُّ الانتقال إلى البلاغة، ومن هنا يكون كلٌّ من النحو والبلاغة في حالة ترابط للوصول إلى الغاية الأخيرة؛ لكنَّ تلك الغاية لاتتحقق إلا بمراحل، ومنطلق هذه الفكرة هي ما كان يردده ابن الأثير، في موضوع علم النحو الذي يعني عنده: « الألفاظ والمعاني، والنحوي يسأل عن أحوالها في الدلالة من جهة الأوضاع اللغوية»[٢] وأنَّ البياني والنحوي: « يشتركان في أن النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتلك دلالة عامة. وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة، وهي دلالة خاصة... وذلك أمر وراء النحو والإعراب»[٣]. وقد يبدو الكلام للوهلة الأولى أنَّه محاولة للتفرقة بين النحو والبلاغة، وذلك أنه فَصَل بين عمل النحوي وعمل البلاغي؛ غير أنَّ الفهم يأخذ طابعاً آخر لو تَوَجَّه إلى فكرة التدرُّج، فابن الأثير هنا يجعل الفهم على مراحل ابتداءً من النظر إلى الوظيفة الإعرابية، وصولاً إلى المعنى العام؛ غير أنَّه في كلِّ الأحوال لم يغب عن باله أهمية الجانب الاستعمالي الذي هو المحصلة النهائية لكلِّ كلام، إذ إنَّ كلامه في قضية بحث الوظيفة الإعرابية يعدُّ تمهيداً لمنظوره في علاقة هذه الوظيفة بالدلالة، ثم علاقة علامات الإعراب بتلك الوظيفة، وذلك هو الموضوع الرئيس الذي مهَّد له بهذا الكلام، والذي سيتناوله المبحث اللاحق من هذا البحث.

إنَّ هذا الفهم لوظيفة النحو وعلاقته بالمعنى، والذي أدركه القدامى «يُوجه به إلى الصلة بين علم النحو والبلاغة وإلى أن النحوي يهتم بالمفردات والتراكيب على ما وضعت له في الواقع. أي حقيقة المفردات والتراكيب. أما علم المعاني فيهتم بأسرار التركيب الذي لاينهض به علم النحو، وإذا ذكرها النحوي فهي مجملة» [٤]، ويُستدَلُّ من ذلك أنَّ الاهتمام ينصب بالدرجة الأساس على الوظيفة الدلالية لكليهما، فمبنى الفكرة يقوم على أنَّ صياغة القواعد النحوية «تعني أنَّ مثل هذا النحو ينبغي أنْ يفسر ليس فقط القدرة على تركيب العبارات الصحيحة؛ بل القدرة على استخدام مثل هذه العبارات في بعض المواقف التواصلية استخداماً مطابقاً، وتسمى القدرة الأخيرة:

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تأليف الشيخ بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي بين عبد الكافي السبكي المتوفى (٧٧٣هـ) تحقيق، د. خليل إبراهيم خليل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، ج١، ص: ٥٢

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين نصر الله بن أبي الكرم، محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير الجزري، المتوفى سنة (٦٣٧هـ) تحقيق: الشيخ كامل محمد محمد عويضة، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، ص: ١٩.

(٣) المثل السائر، ج١ص: ٢٠

(٤) الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي، د. محمد بركات حمدي أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص: ٩٨ـ ٩٩.

الكفاءة التواصلية»[١]؛ بمعنى أنَّ علم النحو يفسر ابتداءً القدرة على تركيب العبارات الصحيحة، غير أنَّ وظيفته لاتنتهي عند هذا الحد كما يُفهم من كلام ابن الأثير؛ بل يمكنه أن يفسر القدرة على استعمال مثل هذه العبارات في بعض المواقف التواصلية، ويتبين ذلك في تحليله للنصوص القرآنية والشعرية التي نستدلُّ منها على أنَّه لا يقصد من كلامه هذا إلا التفكير بتجاوز مفهوم النحو الوظائف الشكلية إلى ما يمكن أن يتسم به من وظيفة بلاغية، وذلك عن طريق نظرته إلى العلاقة بين اللغة والبلاغة في إشارته إلى أنَّ ذلك أمرٌ وراء النحو والإعراب، والتصور الحديث للعلاقة بين اللغة والبلاغة يشير إلى « أنَّ اللغة هي مادة البلاغة، إذا كانت الوسائل اللغوية هي في طور الاستعمال الذي يكسب اللغة القدرة على التأثير لدى متقبل الخطاب «[٢] في مقاماتها الخاصة، « فانتفاء العبارات المناسبة للمقام يدخل في اطار اهتمام البلاغي لا النحوي فيما نقدر إذ مراعاة مقتضى الحال ومناسبة المقال للمقام مما يدخل في أدبيات علم المعاني»[٣]، ومن ينظر في إجراءات ابن الأثير في التحليل فسيجد قضايا المقام والسياق والقصد ماثلة في كلِّ ذلك[٤]؛ غير أنَّ فهم هذه المسألة يتوقف على إدراك ما كان يعنيه من مصطلحات: (نحو)، و(إعراب)، كما يتوقف كذلك على النظر في تدرُّج تفكيره في مراحل إعمال هذه المصطلحات. فلو دققنا في قوله السابق فسنجد أنَّ فكرته ربما انطوت على النظر إلى النحو على أنَّه ليس بمستوى واحد؛ بل كونه مستويات مختلفة، ثم إننا لا نعدم أنْ نجد فكرة الوظيفة ماثلة، وهذا ما يعمل عليه الدرس النحوي الحديث، فمهوم النحو الوظيفي يعني النحو « الذي يراعي معايير إنجاز الكلام في طبقات مقامية معينة» [٥]، وتعد نظرية النحو الوظيفي، من أهم النظريات اللسانية، التي احتلت مكانة متميزة بين النظريات اللسانية والنحوية، فقد قسمت التراكيب إلى ثلاثة مستويات تحليل هي: مستوى نحوي، ومستوى دلالي، ومستوى تداولي [٦]، ويتبين من هذه النظرية أنَّ علم النحو لا يهمل التحليل التداولي، فالعلاقات القواعدية التي تسيطر على نص ما وتتحكم في عملية البناء اللغوي عن طريق ترابط عناصره التركيبية ليست إلا خطوة أولى في عملية التفسير والفهم التداولي،

---

(١) ينظر: النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي فان دايك، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، بيروت لبنان، ٢٠٠٠، ص: ٣٢.

(٢) اللغة في الدرس البلاغي، د. عدنان عبد الكريم جمعة، دار السياب لندن ط١، ٢٠٠٨م، ص: ١٤.

(٣) الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني للكاتب صابر الحباشة الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م الدار المتوسطة للنشر ص ٥٦ - ٥٧ - ٦٨.

(٤) استعمال هذه المصطلحات في تحليل النصوص واقترانها بالحديث عن مواقع الإعراب يؤكد فكرة الترابط بين النحو والبلاغة من جانب الاستعمال، وهي المرحلة التي يتم فيها تجاوز بحث الجزئيات الإعرابية، وتبدو هذه هي الفكرة الرئيسة التي يقوم عليها عمل ابن الأثير. وسيتبين ذلك لاحقاً في هذا البحث.

(٥) دراسات في اللسانيات العربية، بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية، عبد الحميد السيد، دار حامد، عمان الأردن، ط١، ٢٠٠٤م، ص: ١٤٦.

(٦) ينظر: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، أحمد يحيى، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٠، العدد: ٣٤، ص: ٩٥.

المرتكِز بالأساس على مجموعة من العناصر التي تقتضي بالمحلل اللغوي أن يتجاوز حدود المادة اللغوية إلى ما يحيط بها من ملابسات عامة وقرائن خارجية [١]، وهذا التصوُّر في تفكير ابن الأثير يظهر واضحاً؛ إذ ينظر النحوي « في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتلك دلالة عامة. وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة، وهي دلالة خاصة... وذلك أمر وراء النحو والإعراب ألا ترى أن النحوي يفهم معنى الكلام المنظوم والمنثور ويعلم مواقع إعرابه ومع ذلك فإنه لا يفهم ما فيه من الفصاحة والبلاغة»[٢]؛ لكنَّ البياني لا يمكنه بحالٍ من الأحوال أنْ يتخلى عن النظر في وظائف النحو؛ غير أنَّ ذلك النظر كان في مرحلة متقدمة، وذلك مستوىً نحوي أولي، وصولاً إلى المستوى الذي يكون وراء النحو والإعراب، ولو دققنا في معنى النحو في هذا المقطع فسنجد أنَّه يعني تجاوز مستوىً من مستويات النحو، وهو المتعلق بالنظر في أواخر الكلمات، ولا يعني قطعاً تجاوز النحو عموماً بكل مستوياته؛ لأنَّ النحو كما نفهم من مدونات معظم البلاغيين وهو منهم هو النظام الذي يقوم عليه الكلام ولا يمكن تجاوزه. فالنحو بمفهومه الواسع « يندرج فيه المكون التداولي والمرجع الدلالي وشروط التأويل الناتجة عن معرفة العوالم الدلالية» [٣]. فبمراعاة وجوه الاستعمال ولطائفه في النحو ودقائق الإسناد تتحدد مقامات التلفظ، وتتبين أوضاع الأخبار، وبفضلها يغدو النحو توسعاً تنمو به إجرائية اللغة ويمتد بها نظامها[٤]، ويقرُّ ابن الأثير أنَّ «الغرض إنما هو الحصول على تعليم الكلم التي بها تنظم القود وترصع»[٥] وبهذا فالفكرة لاتعدُّ خُروجاً على فكرة الاندماج بين النحو والبلاغة الذي حصل على يد عبد القاهر الجرجاني، تحت ما يسمى بنظرية النظم، تلك النظرية التي أخرجت النحو من إطاره الشكلي إلى البحث عن القيمة البلاغية التي يمتاز بها تركيب عن تركيب بحسب قوة العناصر التي يتركب منها؛ إذ تقوم على فكرة أن «كل تعبير أو كل لفظ أو حرف له تأثيرٌما، بحسب السياق الذي يرد فيه، وهذا قريب من البحث الحديث الذي غايته الكشف عن القوة الإنجازية الناشئة عن الكلام، فقد توسع عبد القاهر في نظرته للنحو، ونقله إلى جو يزخر بالحيوية [٦]. وسعى عبد القاهر إلى تحرير النحو من رسومه الصورية، الأمر الذي دعا الحس اللغوي

(١) ينظر: النظرية التداولية، شاهين، ص: ٤٢٥. وينظر: مفهوم الوظيفة عند أحمد المتوكل وسيمون دايك قراءة في نموذج النحو الوظيفي، محمد بوديه، مجلة كلية الآداب واللغات، العدد ١٢/ ٢٠١٣، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، ص: ٢٤٥.

(٢) المثل السائر، ج١ص: ٢٠

(٣) الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني للكاتب صابر الحباشة الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م الدار المتوسطة للنشر ص ٥٦ - ٥٧ - ٦٨.

(٤) ينظر: معاني النحو والبلاغة في كتب الجرجاني، أحمد الجوة جذور التراث، العدد الأول، ذو القعدة، ١٤١٩هـ، فبراير، ١٩٩٩م، ص: ١٤١.

(٥) المثل السائر، ج١ص: ١٧.

(٦) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٧٣م. ص: ٦٢ــ ٦٣.

للانتعاش وتذوق الأساليب، والنظر في القدرة على صياغة المعاني والتأثير بوساطتها والابتعاد عن الصناعات اللفظية والزخارف والتنميق[١]، فلقد بين أنَّ للكلام نظماً، و» أن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهماً معناه، ولا دالاً على ما يراد منه» [٢]، ولاشك في أن عمل عبد القاهر هو ما يؤكد العلاقة بين النحو والنظم، فقد رأى أنَّ النظم هو الذي يقوم على أساس نحوي يحفظ الكلام من الفساد المعنوي، وليس الخطأ الإعرابي، وقد أكبر من شأن النظم « فإنَّه رأى أنَّ النحو هو الذي يكفل سلامته، وهو يضمن للأديب استخدام اللغة على نحو يجعله يستغل كل طاقاتها، فتصبح الكلمات بعد رعاية قوانين النحو وقد ارتبط بعضها ببعض، كنسيج مملوء بالدلالات والإيحاءات التي لم تكن المفردات، وهي خارج السياق لتنطلق بها أو تفصح عنها» [٣]، وبذلك يكون قد قام بما ينبغي « من بيان القيمة البلاغية لكل باب واستخلاص المعايير العامة من خلال التحليل الفني للنصوص «[٤]، فالنظم عبارة عن مراعاة «قوانين النحو في سيرورتها وتعدد إمكاناتها ولانهائية الاختيارات المتاحة لدى المتكلم من خلالها، لا مجرد قوانين الصواب والخطأ.. هذا النظم هو المنتج للدلالة والمعنى، وهي ليست حاصل جمع العلامات المستخدمة أو الألفاظ في الجملة بل هي ناتج تفاعل تلك بدلالات القوانين النحوية، بالمعنى الذي صاغه عبد القاهر في نظرية النظم» [٥]. وأنَّ منطلق ابن الأثير في النظر إلى النحو كان من هنا؛ غير أنَّه ركنَ إلى تفسير بعض الظواهر الجزئية مما أدى إلى اللبس الذي قد يقع فيه قارئ كتابه فيخرج باستنتاج مفاده الدعوة إلى إهمال النحو، وهو ليس كذلك إذا ما روعي في فهم عباراته تحديد معاني المصطلحات، كالنحو والإعراب وغير ذلك، والنظر إليها من حيث دلالاتها العامة والخاصة، وهذا أمرٌ غاية في الأهمية؛ فلو فهمنا أنَّ النحو في فقرة من فقرات حديثه يعني به الحركات لأخذ فهم كلامه منحىً آخر، وعندئذٍ لا يحصل تعارض بين ما ذهب إليه. بحسب اعتقاده. وبين ما أفاد منه من نظرية النظم التي تجعل النح الركن الأساس في عملية كل فهم وتحليل، فكذلك ابن الأثير؛ إذ أشار في مقدمة الكلام إلى احتياج البياني إلى « معرفة علم العربية من النحو والتصريف «[٦]، ولكنَّه كما قلنا كانت فكرته تقوم على النظر إلى النحو في مستويات، وليس مستوى واحد، وقد نستدلُّ على ذلك في إشارات كثيرة في ثنايا المثل السائر، فمن ذلك ما ذكره من محاورة جرت بينه وبين رجل من النحويين مفاوضةً في آية، فقال ابن الأثير له: « النحاة لا فتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، وعندهم معرفة بأسرارها من حيث أنهم

(١) ينظر: إحياء النحو، تأليف إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢م ص: ٢٦ــ٢٨.
(٢) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، أمين الخولي، دار المعرفة، ط١، ١٩٦١م، ص ١٦٢ــ١٦٣.
(٣) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، د. نعمة رحيم العزاوي، مؤسسة دار السلام، ط٢ ص: ١٨٧.
(٤) البلاغة العربية، تاريخها. مصادرها. مناهجها. د. علي عشري زايد، مكتبة الآداب، ط٩، ١٤٣٧هـــ ٢٠١٥م، ص: ٨٧.
(٥) النص، السلطة، الحقيقة، د. نصر حامد أبو زيد المركز الثقافي العربي، بيروت ــ الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٥م ص: ٨٤.
(٦) المثل السائر، ج١، ص: ٢٣.

نحاة «[١]» فتوجيه قوله: من (حيث أنهم نحاة)، يعني مرحلة من مراحل النحو، ومستوىً من مستوياته، وهو ذلك المستوى الذي يتعلق بالنظر في الجزئيات الخاصة بالمفردات. عدا مسألة النظر في المستويات النحوية، فثمة جانب آخر في تفكير ابن الأثير لا ينبغي إهماله، وهو ترتيب أفكاره بحسب متطلبات علم المنطق وما يقتضيه من قواعد، وذلك ظاهر في التدقيق في حدود المصطلحات ومجالات اشتغالها، ومنها ما يتعلق بمحاولته الفصل بين عمل كل من النحوي والبلاغي. أما في الرؤية العامة فبحثه في النحو لا يستنتج منه التقليل أو الإهمال؛ إذ « لا ينبغي لصاحب هذه الصناعة من النظم والنثر أنْ يُهمل من علم العربية ما يخفى عليه بإهماله اللحن الخفي، فإن اللحن الظاهر قد كثرت مفاوضات الناس فيه، حتى صار يعلمه غير النحوي، ولاشك أن قلة المبالاة بالأمر، واستشعار القدرة عليه توقع صاحبه فيما لا يشعر أنه وقع فيه فيجهل بما يكون عالما به «[٢]. ونخلص مما تقدَّم إلى ما يأتي:

إنَّ آلية فهم مغزى كلام ابن الأثير، وكذلك كل كلام المؤلفين لابدَّ من أنْ تنبني على فهم المصطلحات التي يستعملونها في دلالاتها العامة والخاصة، وكذلك ينبغي التفرقة بين دلالة (النحو) بوصفه (نظاماً) يقوم عليه المنجز الكلامي، وبين (النحو) بوصفه (درساً) يتعلق يهتم به أرباب التخصص، وهذا التدقيق ينطبق على البلاغة أيضاً، فهي مرة تعني: (المنجز الإبداعي)، ومرة تعني الـ (درس)، والخلط بين الاتجاهين يؤدي إلى عسر الفهم؛ لاسيما أنَّ معظم المؤلفين القدماء كان يتكل على حذاقة القارئ في التدقيق، فلا يقف في كلِّ ففقرة على تحديد المصطلح أو بيان ما إذا كان يعني بكلامه الدرس النحوي أو النظام النحوي، ومن أدلة ذلك قول ابن الأثير: « ومع هذا فينبغي لك أن تعلم أن الجهل بالنحو لا يقدح في فصاحة ولا بلاغة، ولكنه يقدح في الجاهل به نفسه؛ لأنه رسوم قوم تواضعوا عليه، وهم الناطقون باللغة فوجب اتباعهم «[٣]، فالحديث هنا يتعلق بالنحو من حيث كونه نظاماً لغوياً ينبغي التزامه، وبين درس النحو الذي لا يقدح الجهل فيه في فصاحة ولا بلاغة « وأما علم النحو فإنه في علم البيان بمنزلة أبجد في تعليم الخط، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي ليأمن معرَّة اللحن ومع هذا فإنه وإن احتيج إليه في بعض الكلام دون بعض لضرورة الإفهام، فإن الواضع لم يخص منه شيئاً بالوضع بل جعل الوضع عاماً «[٤]

(١) المثل السائر، ج٢، ص: ١٤٤.
(٢) المثل السائر، ج١، ص: ٢٨ــ ٢٩.
(٣) المثل السائر، ج١، ص: ٣١.
(٤) المثل السائر، ج١، ٢٤.

ثانيا: حركات الإعراب بين قطرب وابن الأثير

إنَّ الغرض من هذا المبحث ليس إعادة تدوين الآراء في قضية علامات الإعراب. إنما البحث في فكر ابن الأثير النحوي فيما يتعلق بهذه القضية، ومن أين استقى هذه الفكرة، ولا يخفى على المتخصصين في درس النحو أن الفكرة انبثقت عن رأي قطرب، فقد كان لقطرب آراء خالف فيها معاصريه وشيوخه[١]، فقد ذكر الزجاجي أنَّ النحاة أجمعوا «على أن الأسماء لمَّا كانت تتصدرها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافة إليها، ولم يكن في صدرها وبنيتها أدلة على هذه المعاني؛ بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تبنى على هذه المعاني فقالوا: ضرب زيد عمراً. دلُّوا برفع زيد على أنَّ الفعل له وبنصب عمر، على أنَّ الفعل واقع به، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛ ليتسعوا في كلامهمم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني»[٢]. تلك رؤية النحاة. « أما قطرب فقد عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال: لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها البعض»[٣].

يتضَّح من قول الزجاجي أنَّ مبعث اختلاف الرؤى بين قطرب والنحاة هو النظر في علَّة وجودها، وليس في وجودها من عدمه، فقوله: عاب عليهم هذا الاستدلال يثبت هذا الاستنتاج، فقد رأى أنَّ الحركات ليست أدلة على المعاني، فلو كانت أدلة على المعاني لما وجدنا أنَّ ثمة أسماء متفقة في المعاني مختلفة في الإعراب، والعكس كذلك. قال: «في كلام العرب أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، ومن أمثلة ما اتفق في إعرابه واختلف في معناه: إنَّ زيداً أخوك ولعل زيداً أخوك وكأن زيداً أخوك اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك ما زيد قائماً وما زيد قائم اختلف إعرابه واتفق معناه»[٤].

وقد وضع قطرب كثيراً من الأمثلة ليستدلَّ بها على صحة رأيه، من ذلك:

- ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومان. في الأولى مجرورة، والأخرى مرفوعة.
- لا مالَ عندك ولا مالٌ عندك. الأولى مبنية على الفتح والأخرى مرفوعة.
- وما في الدار أحداً إلا زيدٌ وما في الدار أحد إلا زيداً. النصب والرفع.
- أنّ القوم كلَّهم ذاهبون، كلُّهم ذاهبون. نصب ورفع.
- إنَّ الأمر كله لله. وإنَّ الأمر كلَّه لله. قرأ بالوجهين جميعاً. بالنصب والرفع.

(١) ينظر: آراء قطرب المتداولة بين النحاة واللغويين، سليمان ابراهيم عبد الله ابراهيم، فائزة علي عوض العليم علي، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، م١٩، العدد: ٣، ٢٠١٨م، ص: ١٦.

(٢) الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي المتوفى (٣٣٧هـ) تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، ص: ٧٠.

(٣) الايضاح في علل النحو، ص: ٧٠.

(٤) الإيضاح في علل النحو، ص: ٧٠.

ـ ليس زيد بجبان ولا بخيل ولا بخيلاً. الجر والنصب.

هذه الطائفة المتقدمة من الأمثلة تبين ما اتفق إعرابه واختلف معناه وبالعكس، فهو يرى أنَّ في هذه الأمثلة دليلاً على أنَّ الإعراب (حركات الإعراب) لم يوضع للتفريق بين المعاني، «فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني وجب أن يكون لكلِّ معنىً إعراب يدلُّ عليه لا يزول إلا بزواله، وإنما أعربت العرب كلامها لأنَّ الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنه التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام» [١]. إذن خلاصة رأيه أنَّ سبب وجود حركات الإعراب هي للتخلص من الإبطاء في الكلام، فلو كانت الكلمات غير محركة بحركات الإعراب لحدث توقف بعد نطق كل كلمة، وعضَّد هذه الفكرة بقوله «ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان»[٢]. ولمناقشة رأي قطرب ينبغي تحديد بعض المفاهيم التي أثارت الخلاف، ومن ثم تحديد نقطة الخلاف، وعلى النحو الآتي:

ـ تحديد مفهوم (إعراب): الإعراب في الأصل هو: البيان. يقال: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، ورجلٌ معربٌ أي مبين عن نفسه. وأفاد النحويون من هذا المعنى، وذلك أنهم لمَّا رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدلُّ على المعاني وتبين عنها سموها إعراباً؛ أي بياناً، وكأن البيان بها يكون كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو مجاوراً له ويسمى النحو إعراباً والإعراب نحواً سماعاً لأنَّ الغرض طلب علم واحد.. والإعراب الحركات المبينة عن معاني اللغة، وليس كل حركة إعراباً كما أنَّه ليس كل الكلام معرباً[٣]، وعرَّف ابن جني الإعراب بأنه: الإبانة عن المعاني بالألفاظ [٤]. ونفهم من ذلك أموراً منها: إنَّ الإعراب يعني الحركات، قال الزجاج: « قد قلنا إن الإعراب حركة ودللنا على معناه»[٥]. أما الأمر الآخر فهو جواز تسمية النحو إعراباً والإعراب نحواً، وهذا الجواز نفيد منه عند بحث رأي ابن الأثير

يرى الزجاجي الذي نقل رأي قطرب هو «ليس كل من عرف الإعراب، وفهم وجوه الرفع والنصب والخفض والجزم، أحاط علما باللغة كلها ولا فهمها ولا من فهم اللغو قطعة ولم يرض لنفسه في تعلم الإعراب

(١) الإيضاح في علل النحو ٧١.
(٢) الإيضاح، ص ٧١.
(٣) الإيضاح في علل النحو، ص: ٩١.
(٤) ينظر: الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية القاهرة، ١٩٥٥م ج١، ص: ٣٥.
(٥) الإيضاح في علل النحو، ص: ٩٣.

عرف الإعراب ولا درى كيف مجاريه»[١]. ولذلك فلابد من إتقان النحو، ولا يسوغ تركه قول من يقول « فما الفائدة في تعلم النحو وأكثر الناس يتكلمون على سجيتهم بغير إعراب ولا معرفة منهم به فيفهمون ويفهمون غيرهم مثل ذلك. فالجواب لهم أن يقال له الفائدة: الوصول إلى التكلم بكلام العرب. فأما من تكلم من العامة بالعربية بغير إعراب فيفهم عنه فإنما ذلك في المتعارف المشهور والمستعمل المألوف بالدراية ولو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنى ملتبس بغيره من غير فهمه بالإعراب لم يمكنه ذلك»[٢]. وهكذا يرى النحاة أنَّ طلب المعرفة بالمعاني تقتضي طلب المعرفة بعلامات الإعراب؛ لأنها هي الدالة على المعاني. أما قطرب فلا « ينكر وجود الحركات في أواخر الكلام فيما انتهت إليه العربية الفصحى من نصوص لكنه يرى أن هذه الحركات جيء بها لوصل الكلمات بعضها ببعض أي أنَّ لوجودها وظيفة صوتية وهنا نتجه إلى الاعتقاد أنَّ التفسير عند قطرب محاولة في فهم نشوء هذه الحركات أو حدوثها في أواخر الكلم، وهو يحاول تفسير ذلك النشوء في ضوء منهج تعليلي يقول بالتفسير الصوتي. أما جمهور النحاة فيقول بالتفسير الدلالي »[٣]، غير أنَّ الباحثين يرون بطلان رأي قطرب؛ لأنَّ الأخذ به يفضي إلى تحريك الكلمات بأي حركة مادامت الحركة مطلقاً تؤدي إلى تخفيف من الثقل الناشئ بالإسكان ومعنى هذا إبطال الإعراب؛ غيرَ أنَّنا نرى أنَّ رأي قطرب لا يمكن أنْ يحمل على هذا المحمل؛ ما دام أنَّه لم يدعُ إلى إبطال الحركات أو أنه ينكر أهميتها في الكلام، وأنَّ غايته تتلخص في مسألة البحث عن سبب وجودها، فلا يكون توجيه هذا الرأي بجواز إبدال الحركات بعضها بالبعض الآخر؛ لأنَّ قطرب نفسه لا نعتقد أنَّه كان يستغني في كلامه عن تحريك الألفاظ بحسب مواقعها الإعرابية، ولكنَّ رأيه على كلِّ حال أخذ أبعاداً كثيرة في الدرس الحديث؛ إذ «شكل هذا الخروج حركة حجاج لغوي قديماً وحديثاً»[٤]، فمن تلك الأبعاد: البعد الصوتي الذي قال به الدكتور إبراهيم أنيس؛ إذ يرى أنَّ تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعراً أو نثراً إذا وقف المتكلم أو اختتم جملة لم يحتج إلى تلك الحركات؛ بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون، فيظهر من ذلك: أنَّ الأصل في كل الكلمات هو السكون، وأن المتكلم لا يلجأ لتحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل». معنى هذا أنَّ حركات الإعراب لم تكن لتحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة؛ بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض، وهي ليست عنصراً من عناصر البنية في الكلمات ولا «دلائل على المعاني كما يظن النحاة؛ بل أن الأصل

(١) الإيضاح في علل النحو، ص: ٩٢.
(٢) الإيضاح في علل النحو، ٩٦.
(٣) رسالة لغوية من قطرب إلى إبراهيم أنيس: هل الإعراب حكاية، رياض زكي قاسم، مجلة العربي، العدد: ٦٤٢، السنة: ٢٠١٢م، ص: ٢٤.
(٤) رأي قطرب في الحركات وظاهرة الإعراب في آراء اللغويين، د. زيد خليل القرالة، مجلة العلامة، العدد: ٤، ٢٠١٧م، ص: ٩١.

في الكلمة هو سكون آخرها سواء في المبني أو المعرب؛ إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى واضحة الصيغة لم تفقد من معانيها شيئاً»[١]. ومن الباحثين المعاصرين من رفض رأي قطرب؛ إذ أنَّ الإعراب مرتبط بالمعنى، تمتاز اللغة العربية في شؤون التنظيم بتلك القواعد الدقيقة التي اشتهرت باسم قواعد الإعراب» [٢]، كما أنَّ هنالك من أفاد من هذا الرأي في بحث كثير من أبواب العربية والموازنة بين الآراء [٣]. ويمكن أن ننظر إلى المسألة هذه التي دارت بين تلاميذ هذه الطبقة الأولى من النحاة،فذهب قسم منهم إلى الرأي الأول، وذهب القسم الآخر إلى الرأي الثاني[٤]، من حيث تأثيرها في البحث في وظائف النحو عموماً، ومنها الجانب الاستعمالي الذي قد يكون للبلاغيين الاهتمام الأكبر فيه؛ إذ دفع باتجاه الفهم القائل بأنَّ العلاقات النحوية هي ليست مجرد علاقات شكلية تتمثل بهذه الحركات الظاهرة على أواخر الكلمات، ولكن الحقيقة تتجاوز ذلك للبحث في الآثار الدلالية، وهو ما يلتقي مع فكرة النظم عند عبد القاهر الجرجاني من ناحية، والبحوث اللسانية من ناحية أخرى؛ لاسيما عندما نربط بين هذه العلاقات على مستوى بنية النص ونتفحص تفاعلاتها على المستوى الكلي، وما تشكله هذه التفاعلات من قوة تعبيرية [٥]، من ناحية تعلقها بالأسلوب النحوي، وطريقة بناء الجملة، فالنظم يأخذ بنظر الاعتبارات كل العلاقات الناشئة عن ترابط الألفاظ، وإن لا سبل للتأليف حتى تدرك أهمية تلك الوظائف، فتكون أساساً لبناء الكلام الذي هو مجموعة من العلاقات النحوية «إذ كان قد علم أن الفصاحة مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه، وإذا كان الأمر كذلك، فليت شعري ما عذر من تهاون به وزهد فيه ولم ير أن يستسقيه من مصبه ويأخذ من معدنه ورضي لنفسه بالنقص والكمال لها معرضٌ»[٦].

ونظرة عبد القاهر هذه للنحو أخذت مساراً آخر في غاياتها غير ما كانت غايات النحويين تسير فيه، على الرغم من أن فكرته تنبني على فكرة النحويين إذ أن الأمر تعدى الحدود الشكلية ودخل في إطار التلميح إلى معنى النظم النحوي، هذا النظم الذي يعني ائتلاف الكلام من الناحية التي تخص النحو مع ما يتولد من معان

(١) من أسرار اللغة، تأليف: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م، ص: ٢٢٤
(٢) ينظر: فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠٠٤م، ص : ٢٠٨ـ ٢٠٩.
(٣) ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢م، ص: ٤١ وما بعدها.
(٤) ينظر: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، دت، : ٥١
(٥) في البنية والدلالة، رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، د. سعد أبو الرضا، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨٨م، ص: ٨٨.
(٦) كتاب دلائل الإعجاز، تأليف الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، المتوفى سنة ٤٧١ أو ٤٧٤ هـ، تعليق: محمود محمد شاكر. دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م: ٢٨

أولية ومعان ثانوية وصولاً إلى الحد الإعجازي البلاغي الذي يفرزه هذا الائتلاف. وعليه فالنحو هنا لا يعني هذه العلاقات الشكلية، وإنما هو معطيات حية تتولد منها حياة جديدة، من خلال ألوان الدلالات المتولدة والمعاني المفرزة وبهذا يكون النحو عنده معياراً سليماً يظهر وجوه المعاني في الكلام وطرق البيان والتركيب. وما عملية «التنظيم» إلا عبارة عن معاني النحو بين الكلم، أي النظم بطريقة مخصوصة.

ج ـ النحو في فكر ابن الأثير

لاشكَّ أنَّ أهم الذين تابعوا فكرة قطرب في قضية حركات الإعراب هو ابن الأثير؛ إذ إنَّه طرح الموضوع ذاته، فألمح إلى أنَّ حركات الإعراب ليست هي الغاية في تكوين دلالة الكلام؛ غير أنَّ من يتأمَّل القولين فسيجد اختلافاً في توجه كلٍّ منهما، سنحاول بيانه نهاية المبحث، بعد أن نتدرج في عرض فكرة ابن الأثير؛ ولكن قبل ذلك نشير إلى ما تقدّم ذكره من أنَّ مصطلح (نحو) ليس متطابقاً في الدلالة في المواضع التي يتم تناوله فيها جميعاً، وليس على مستوىً واحد، فمرَّة يعني العلم الذي يبحث في قانون الكلام عموماً، ومرة يتعلق بالإعراب، ومرة يتعلق بجزئية من جزئيات الإعراب، وهي الحركات، وكلُّ هذه المستويات تتعلق بالقواعد والرسوم الشكلية التي تعين المتخصصين على تحديد الصواب والخطأ في الكلام، ولكنَّ ثمَّة مستوىً يشمل تلك المستويات جميعاً، وهو ذلك المستوى المتعلق بإنشاء الكلام بناء على نظامٍ تتحقق به مقاصد المتكلم وغاياته، وهذا المستوى يتجاوز مسألة الرسوم الصورية والقواعد الشكلية إلى البحث في معنى الكلام، وهو ما يتطابق مع فكرة النظم، التي هي من مباحث ما يُعرف بعلم المعاني، ومن هنا ينبغي مراعاة هذه المستويات عند دراسة آراء أيٍّ من علماء النحو أو البلاغة. ونسوق هذا الكلام بغية الوصول إلى فهم فكرة النحو عند ابن الأثير؛ لأنَّ بحثه في محصلته النهائية قد لا يكون خارجاً على فكرة النظم، التي تمثِّل مستوىً من مستويات النحو كما أسلفنا، فربما يكون ضياء الدين ابن الأثير ابتداءً قد انطلق من منطلق عبد القاهر الجرجاني نفسه في بيان أهمية النحو، كما أورد ذلك في الجامع الكبير؛ إذ جعل التفقه في النحو والإعراب من الأسباب الكثيرة والآلات الجمة التي يستقيم بها معاني الكلام، «وتصان عرى تأليفه من الانحلال والانفصام، ولولا ذلك لفسدت معانيه واختلفت مبانيه»[1]، يعني: الكلام، ويضرب لذلك مثلاً فيقول: «لو قال لنا قائل: ما أحسن، ولم يبين الإعراب، لما فهمنا غرضه من هذا القول، إذ يحتمل أن يريد به التعجب من حسنه ويحتمل أن يريد به الاستفهام عن أي شيء فيه أحسن، ويحتمل أن يريد الإخبار بنفي الإحسان عنه. ولو بين الإعراب في ذلك لقال: ما أحسنَ زيداً وما أحسنُ زيدٍ؟ وأحسنَ زيدٌ، لعلمنا غرضه، وفهمنا مغزى كلامه، لانفراد كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة لما يعرفه به من الإعراب، فوجب على المؤلف

(١) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد، ت ٦٣٧هـ، د. مصطفى جواد، د. جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٥٦م، ص: ٧.

بهذا الدليل معرفة النحو، إذ كان ضابطاً لمعاني كلامه، حافظاً لها من الاختلالات»[١]. ولم يختلف في فكرته عن أهمية النحو في المثل السائر، فقد عدَّ علم النحو في عملية التأليف من المنظوم والمنثور «بمنزلة أبجد في علم الخط، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي، ليأمن من معرَّة اللحن»[٢]. ولكنه على الرغم من إدراكه لهذه الأهمية فإنه في الوقت نفسه كان يساوره شك في أن تكون القيمة كامنة في هذه العلاقات الشكلية لأواخر الكلمات، فحاول أن يجد مفهوماً ينطبق على العلاقات النحوية، وما تحدثه من دلالات ولكنه لم يضع اسماً لهذا المفهوم، وإنما قرر أنه إذا كان النحو هو هذه الحركات فإنه لا يغني في حسن الكلام. ومعرفة ذلك أو الجهل به غير قادح بحسن الكلام. أراد بذلك أن يدلل على أن ثمة شيئاً غير تلك الحركات، هو الذي يؤثر في قيمة التركيب اللغوي، وهو العلاقات التي انبنى عليها هذا التركيب، وإن لم ينص على هذا فإنه يتبين في النظرة العامة لدراسته؛ إذ إنه جعل المباحث التي تتعلق بالنحو ضمن ما أسماه بالصناعة المعنوية؛ أي أنه كان يدرك أن هذه الأقسام إنما تفيد في إيجاد علاقات تولد منها الدلالات المعنوية[٣].

هناك من الباحثين من يرى أن ابن الأثير كان يناقض نفسه في هذه القضية وذلك أنه قال: «و مع هذا فإنه وإن احتيج إليه في بعض الكلام، دون بعض لضرورة الإفهام، فإن الواضع لم يخص منه شيئاً بالوضع؛ بل جعل الوضع عاماً فإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة وجدناها أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني»[٤]، ففي هذا نقض لما قرره قبل ذلك، فكيف يوفق بين هذا وبين قوله: «إن الأديب إذا كان عارفاً بالمعاني مختاراً لها، قادراً على الألفاظ مجيداً فيها، ولم يكن عارفاً بعلم النحو، فإنه يفسد ما يصوغه...فكيف يوفق بين هذين المذهبين المتناقضين، وقد علمنا أنه افتتح حديثه عن علم العربية بقوله: «أما علم النحو فإنه في علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة أبجد في تعليم الخط»[٥].

لو عُدنا إلى ما بدأنا به من الحديث عن مستويات النحو لوجدنا أنَّ الفكرة تنطبق تماماً على المواضع التي يناقش فيها ابن الأثير أهمية النحو وغاياته، فمن يأخذ بهذه الفكرة، فربما لا يجدُ أنَّ لدى ابن الأثير تناقضاً في تفكيره فيما يتعلق بالنحو، فهو لا يُنكر أهمية النحو في الكلام؛ غير أنَّه يرى أن الاشتغال بالتفريعات النحوية وقضاياها المنطقية غير محتاج إليه في إفهام المعاني، لأنه كان دائماً يفرق بين عمل النحوي وعمل البلاغي، فالنحو «ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي... وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة...

(١) الجامع الكبير، ص: ٧.
(٢) المثل السائر، ج١، ص: ٢٤.
(٣) سيظهر ذلك في المبحث الإجرائي.
(٤) المثل السائر، ج١، ص: ٢٤.
(٥) ندوة أبناء الأثير، جامعة الموصل، كلية الآداب، ١٩٨٢م، ص:. ٣٣٧

وذلك أمر وراء النحو والإعراب»[١]، فالنظر في فضيلة الدلالة لا تتجاوز المستوى الأهم من مستويات النحو، وهو المتعلق بعملية النظم، ففي هذا المستوى يتوحد النحو والبلاغة، وهو ما تمَّ التطرق إليه بداية المبحث الأول، فالشقاق بين عمل كل من النحوي والبلاغي لا يمثِّل منطقة افتراق بين النحو والبلاغة إلا في مستوىً معين من مستويات النحو، وهو المستوى المتعلق بالنظر في جزئية حركات الإعراب، وربما يكون الدافع إلى هذا التفريق هو عمل النحويين المتأخرين، الذين قصروا مهمتهم على البحث في ضبط الحركات الإعرابية والظواهر الشكلية، ولم يعمدوا مع ذلك العمل إلى الاهتمام بالبناء وقيمه الفنية، حتى تحول النحو إلى بناء منطقي، وكاد النحوي أنْ يكون منطقياً، والمنطقي نحوياً، فأراد ابن الأثير أن يخرج على هذه الدائرة الشكلية التي رسمت للنحو، فقصر عمله على الكشف عن السمة البيانية[٢]. وهذه السمة لا تكمن في علل النحو، وإنما أمر وراء ذلك. فكانت مباحثه غير مباحث النحويين. فمثلاً يقول في تحليله لدلالة حروف العطف والجر: «لست أعني هاهنا ما يذكره النحويون من أن الحروف العاطفة تتبع المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب، ولا أن الحروف الجارة تجر ما تدخل عليه؛ بل أمر وراء ذلك؛ وإن كان المرجع فيه إلى الأصل النحوي»[٣]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ الحديث عن النحو في المستوى المتعلق بحركات الإعراب كان يتابع فيه فكرة قطرب في الحركات، ويدلُّ على ذلك قوله: « فإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني ألا ترى أنك لو أمرت رجلاً بالقيام فقلت له: قوم بإثبات الواو ولم تجزم لما اختل من فهم ذلك شيء، وكذلك الشرط لو قلت إن تقوم أقوم ولم تجزم لكان المعنى مفهوما، والفضلات كلها تجري هذا المجرى كالحال والتمييز والاستثناء»[٤]، فهنا يتحدث عن جزئيات معينة، ولا يعني الكلام عموماً. أما منطقة التقاء كلامه بكلام قطرب فهي قوله: « فإذا قلت: جاء زيدٌ راكب، وما في السماء قدر راحة سحاب، وقام القوم إلا زيد فلزمت السكون في ذلك كله ولم تبين إعراباً لما توقف الفهم على نصب الراكب والسحاب ولا على نصب زيد، وهكذا يقال في المجرورات، وفي المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه وفي المبتدأ والخبر وغير ذلك من أقسام أخر لا حاجة لذكرها»[٥]؛ غير أنَّ رأيه هذا وإن تشابه مع رأي قطرب في شكله؛ لكنَّه يختلف في التوجه العام، فهو يرى أنَّ في هذا القسم من الكلام قد يُفهم من دون وصله بالحركات، لكن ليست هذه قاعدة مطَّردة، فقد أشار إلى أنَّه «قد خرج من هذه الأمثلة ما لا يفهم إلا بقيود تقيده وإنما يقع ذلك في الذي تدل صيغته الواحدة على معان مختلفة...أن من أقسام الفاعل

(١) المثل السائر، ج١، ص: ٢٠.
(٢) ينظر: المنطق الصوري والرياضي: ٣٦-٣٧
(٣) المثل السائر، ج٢، ص: ٣٢.
(٤) المثل السائر، ج١، ص: ٢٤.
(٥) المثل السائر، ج١، ص: ٢٤.

والمفعول ما لا يفهم إلا بعلامة كتقديم المفعول على الفاعل فإنه إذا لم يكن ثم علامة تبين أحدهما من الآخر وإلا أشكل الأمر كقول: ضرب زيد عمر بالوقف عليها، ويكون زيد هو المضروب فإنك إذا لم تنصب زيداً وترفع عمراً وإلا لا يفهم ما أردت وعلى هذا ورد قوله تعالى إنما يخشى الله من عباده العلماء»[١]، ومن يتأمَّل هذا القول فربما يصل إلى أنَّ ابن الأثير في هذه الجزئية كان يشير إلى ربط الكلام في سياقه الزمني؛ أنه عاش في زمن كانت هذه الصيغ مفهومة للناس بسبب تعوُّد اللسان على اللحن، فأصبح الكلام مفهوماً لتداوله على هذه الصور بين الألسن. ومن الأقسام الأخرى التي رأى فيه ضرورة إثبات حركات الإعراب عبارة ما أحسن زيد فلو قال قائل : « ما أحسن زيد ولم يبين الإعراب في ذلك لما علمنا منه إذ يحتمل أن يريد به التعجب من حسنه أو يريد به الاستفهام عن أي شيء منه أحسن ويحتمل أن يريد به الإخبار بنفي الإحسان عنه فلو بين الإعراب في ذلك فقال: ما أحسن زيداً وما أحسن زيدٍ وما أحسن زيدٌ علما غرضه وفهمنا مغزى كلامه لانفراد كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة مما يعرف به من الإعراب، فوجب حينئذ لذلك معرفة النحو إذ كان ضابطاً لمعاني الكلام حافظاً لها من الاختلاف»[٢]. وربُّما كانت إشارته إلى ضرورة الحركات في هذا الجانب؛ لأنَّ مثل هذا القسم هو الذي كان سبباً في قصة نشوء النحو، وقد أشار إلى الحديث الذي دار بين أبي الأسود وابنته «فقالت له: يا أبت ما أشدُّ الحر متعجبة، ورفعت أشد فظنها مستفهمة فقال: شهر ناجر، فقالت: يا أبت إنما أخبرتك ولم أسألك»[٣]، ومع تحفظنا على تفريقه في أهمية الحركات بين كلام وكلام إلا أننا نشير إلى أنَّ تفكيره النحوي كان ينطوي على فكرة المستويات النحوية؛ فالنحو من ناحية تمثيله للعربية لا يمكن التغاضي عنه فـ «لا ينبغي لصاحب هذه الصناعة من النظم والنثر أن يهمل من علم العربية ما يخفى عليه بإهماله اللحن الخفي، فإن اللحن الظاهر قد كثرت مفاوضات الناس فيه حتى صار يعلمه غير النحوي»[٤]، كما أنَّ بحث الفكرة هذه لم تكن بمنأىً عن الطابع المنطقي الذي كان يحكم فكره، ويتبين ذلك في قوله: « ومع هذا فينبغي لك أن تعلم أن الجهل بالنحو لا يقدح في فصاحة ولا بلاغة ولكنه يقدح في الجاهل به نفسه؛ لأنه رسوم قوم تواضعوا عليه وهم الناطقون باللغة فوجب اتباعهم»[٥]، ففي هذا القول يحاول أنْ يفرق بين غايات تعلُّم النحو، فغاية المتكلم غير غاية الدارس، فـ«الشاعر لم ينظم شعره وغرضه منه رفع الفاعل ونصب المفعول أو ما جرى مجراهما، وإنما غرضه إيراد المعنى الحسن في اللفظ الحسن المتصفين بصفة البلاغة والفصاحة، ولهذا لم يكن اللحن قادحاً في حسن الكلام لأنه إذا قيل جاء

(١) المثل السائر، ج١، ص: ٢٨.
(٢) المثل السائر، ج١، ٢٤.
(٣) المثل السائر، ج١ص: ٢٥
(٤) المثل السائر، ج١، ص: ٢٨.
(٥) المثل السائر، ج١ ص: ٣١.

زيد راكب إن لم يكن حسناً إلا بأن يقال جاء راكباً بالنصب لكان النحو شرطاً في حسن الكلام، وليس كذلك فتبين بهذا أنه ليس الغرض من نظم الشعر إقامة إعراب كلماته وإنما الغرض أمر وراء ذلك»[١].

وبعد العودة إلى أقوال ابن الأثير آنفة الذكر نرى إن قوله: بأن أكثر أقسام النحو غير ما يحتاج إليه لا يقصد منه الإهمال والترك لهذه الأسس، وإنما يعني أن الانصراف لهذه القوالب النحوية لا يعني الكاتب في عملية الإبداع، وكان يطلق مصطلح (النحو) ويريد به (حركات الإعراب) كما أنَّ الاحتياج كان يعني به الاحتياج إلى معرفة سبب وجود بعضها، وهذه هي الفكرة التي دار رأي قطرب حولها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان يتابع رأي عبد القاهر، فعبد القاهر الجرجاني نفى أن يكون النحو معنياً بهذه الحركات، فانطلق هو من هذا المنطلق، نافياً أن يكون لحركات الإعراب أهمية في قيمة الكلام البيانية. وعبد القاهر يقول بأن الفروق في الأساليب ليست فرقاً في الحركات «و من هنا لم يجز إذا عدت الوجوه التي تظهر بها المزية أن يعدها في الإعراب. وذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم، وليس هو مما يستنبط بالفكر ويستعان عليه بالروية..إنما الذي تقع الحاجة فيه إلى ذلك: العلم بما يجب الفاعلية للشيء...و ليس يكون هذا علماً بالإعراب»[٢]. نفهم من ذلك أنَّ عملية (النظم) تخضع لمعاني النحو، وليس لحركات الإعراب، فالإعراب ليس هو (الفصاحة) التي يُعنى بأمرها؛ «لأنه لا يتصور أن يكون للرفع والنصب في كلام مزية عليهما في كلام آخر، وإنما الذي يتصور أن يكون هاهنا كلامان قد وقع في إعرابهما خلل، ثم كان أحدهما أكثر صواباً من الآخر، وكلامان قد استمر أحدهما على الصواب ولم يستمر الآخر، ولا يكون هذا تفاضلاً في الإعراب، ولكن تركاً له في شيء واستعماله له في آخر»[٣]. فالإعراب إذن ليس من جملة المزايا، وإنما يتعلق بالكلام من حيث الفساد والصحة ولا يدخل في ذلك في مسلك الفصاحة والفضيلة[٤]. لأن التصرف في قواعد النحو لا يراد لذاته، وإنما للوصول إلى معان غير مباشرة تفهم من طريقة النظم، وإلا فهذه القواعد الجامدة لا معنى لها، والعبرة في المعالجة والاستعمال اللذين يؤديان إلى استخراج المعاني الثواني، وتكمن القيمة في الإفادة من عطاء النحو في حسن الاختيار للمواقع وجودة الاستخدام لا للوصول للمعنى المباشر، ولكن للوصول إلى (معنى المعنى)، وهذا لا يتحصل بمعرفة النحو والصرف إنما بمعرفة معاني العبارات واستخدامها في مواضعها، وفائدة العبارة إذا جاءت على هذا السياق أو ذاك ومدى ما استطاعت أن تحققه من معانٍ، فنظرة عبد القاهر للنحو « نظرة شاملة، وكأن المصطلح هنا يعني عنده العربية، كما كان يطلق عليها في القرون الثلاثة الأولى، قبل أن تتفتت فروع اللغة إلى نحو وصرف وغريب ومشتقات

(١) المثل السائر، ج١، ص: ٣١.
(٢) دلائل الإعجاز، ص: ٢٥٦-٢٥٧.
(٣) دلائل الإعجاز، ص : ٢٦٠
(٤) ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٥م، ص : ٣٧٢

ونقد وبلاغة»[١]، فلعل ابن الأثير أراد أن يصل إلى هذا الفهم عن طريق اطراحه للشكل الخارجي للنحو المتمثل بحركات الإعراب، وكأنه يومئ إلى العلاقات النحوية بطرف خفي بهذا الاطراح الذي لا يعني الإهمال والترك، وإنما افتراض ذلك ليدلل على أن الذي يفيد حسناً أو مزية ليس هذا الشكل الخارجي، وإنما هناك علاقات داخلية هي التي تفيد في توليد المعاني، ومن أدلة ذلك أنه جعل المباحث التي تقوم على الأسس النحوية ضمن الصناعة المعنوية، وهذا غير بعيد عن عمل عبد القاهر الذي بحث في (معاني النحو) فرأى أنها معان ناشئة من اختيار الألفاظ ونظمها على نسق معين يقتضيه علم (النحو) أي ترتيب العبارة بطريقة تؤدي إلى معان زائدة عن المعنى المباشر، وهي معان ثوان لم تنص عليها العبارة بصورة مباشرة، وإنما تفهم من طريقة اختيار اللفظة ونظمها إذ تنشأ علاقات جديدة بين الألفاظ مولدة تصوراً جديداً. وهكذا تدور فكرة ابن الأثير في قضية حركات الإعراب بين قطبين هما قطرب وعبد القاهر الجرجاني، فانطلق في طرح القضية شكلاً من منطلق طرح قطرب؛ لكنه التقى مضموناً بفكرة النظم في الجانب المتعلق بمستوىً من مستويات النحو، وهو المستوى المعني بالمعاني؛ غير أنَّ ابن الأثير لم يطرح الفكرة طرحاً واضحاً كما فعل قطرب، الأمر الذي يجعل قارئه يشعر ببعض التناقض؛ إذ إنَّه خرج على نطاق القضية التي رسم معالمها قطرب إلى تفريعات لم تتضمنها الفكرة الأولى، كما أنه خرج على نطاق الفكرة التي رسمها عبد القاهر، مما دفع بعض الباحثين إلى الاعتقاد بأنه «يقصر النحو على حركات الإعراب، ثم يقصر الإعراب على التغيرات الصوتية التي تلحق أواخر الكلمات المعربة ثم يقصر ضرورة الإعراب على بعض الظواهر الملبسة»[٢]. ولعله لم يرد ذلك، فأغلب الظن أنه كان يهدف إلى ما هدف إليه عبد القاهر، الذي رأى أن النظم قائم على معاني النحو وأن «مدار النظم عنده على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فإذا استطعت أن تكشف عن السر في مظاهر التركيب من تنكير وإضافة وعطف بالفاء وفصل ووصل فإنك تكشف عن المزية الصحيحة»[٣]. ولا تعلق لهذه المزية بالحركة فأخذ ابن الأثير هذه الآراء، ولكن طريقته في المعالجة اختلفت عن طريقة عبد القاهر فأن محوره الذي يرتكز عليه هو (حسن الكلام)؛ إذ رأى أن الحركات ليست هي المعنية بحسن الكلام، وربما يكون هذا الأمر هو نفسه الذي كان يبحث عنه عبد القاهر، وعليه، فمن غير الممكن الاعتقاد بـ أن يكون ابن الأثير داعياً إلى إهمال النحو في إقامة اللسان وتجنب الغلط، فكان لا يريد تجاهل النحو أو عدم الإقرار بالحاجة إليه في تقويم اللسان العربي؛ بل قوله تعريف بـ»إن صاحب النظم والنثر لا يحتاج إليه في باب الإجادة في الألفاظ والمعاني الذين هما عبارة عن الفصاحة والبلاغة

(١) بلاغة الكلمة والجملة والجمل، د. منير سلطان، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨٨.، ص: ١٨
(٢) ندوة ابن الأثير: فخر الدين قباوة: ٣٣٤
(٣) فن الشعر، د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ط٥، ١٩٧٥م، ص: ٩٤.

وإنما يحتاج إليه في اجتناب اللحن لا غير»[١]. وعلى كل لا يمكن إهمال شيء من ذلك لأن الإعراب «هو التعبير عن الوظائف اللفظية والمعنوية للمفردات والجمل وعلاقة بعضها ببعض وذلك يكون بالصور الصوتية التي تلحق أواخر المفردات المعربة لفظاً أو تقديراً وبالأنساق والأنماط التي تحددها قوانين العربية للمفردات والجمل وإغفال الإعراب في الكلام يؤدي إلى اللبس ومخالفة المراد»[٢]، وأنَّ الإعراب من وجوه تمدن اللغة تناسب وطابع الاقتصاد المدني وذلك أن هذه الحركات هي التي تخصص المعاني وتعين الأغراض، بأيسر إشارة، وهي من مميزات السمو العقلي، وهي عنصر أساس من عناصر اللغة العربية اشتملت عليه منذ أقدم عهودها وكل ما فعله النحاة هو أنهم استخلصوها من الكلام العربي ورتبوها وصاغوها في صورها وقواعدها التي عليها، وعلى هذا فالمعقول أن تحمل إشارة ابن الأثير إلى هذه الحركات بأنها ليست هي التي تعطي المزية للكلام، ولكن إطلاقه (النحو) عليها هو ما أدى إلى هذا اللبس. وقد بيَّنا في فقرة سابقة أنَّ من اطلاقات مصطلح نحو ما يتعلق بمعرفة إعراب أواخر الكلمات، حتى عرف النحو بـ: (علم الإعراب)، ويرى بعض الباحثين أنّ ذلك الإطلاق هو تحديد وتضييق شديد لدائرة البحث النحوي وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يبحثه[٣]، ومنطلق هذا الرفض هو الرؤية القائلة بأنَّ مهمة النحو هي كشف الروابط بين اللفظ ومعناه، ثم إيضاح الصلات بين الصورة والمضمون ومزج الدراسة اللغوية للنص من نحو وإعراب مع الدلالات البيانية وما يتجلى من صور بلاغية عنه[٤]. وكانت هذه هي وجهة عبد القاهر، فقد بحث في العلاقات، وكذلك ابن الأثير، فكان في كثير من مباحثه البلاغية مستنداً إلى النحو، وكان يشير في بعض الأحيان بأنه يستمد فهمه من المباحث النحوية ومن النحاة، وأنَّه قرأ الخصائص لابن جني وعرف أقوال أبي علي الفارسي؛ ولكنه إلى جانب ذلك كان ينظر إلى العلاقات المعنوية، والصور البلاغية المترتبة على تلك الأسس. وبهذا تكون آراءه آنفة الذكر في النحو فرضية غير قابلة للتطبيق، ولم يطلقها لتكن دعوة إلى التقليل من أهمية (النحو) وإنما يستفاد منها في الكشف عن السمات الجمالية والمزايا الفنية التي يحتويها التركيب. ونخلص مما تقدم إلى أنَّ الفرق بين رؤية قطرب لحركات الإعراب ورؤية ابن الأثير تتلخص بما يأتي:

ـ وجهة قطرب في بحث حركات الإعراب هي وجهة استدلالية؛ بمعنى أنَّ غايته هي البحث في سبب وجود هذه الحركات، وليس في ضرورة وجودها من عدمها، وقد استدلَّ قطرب على أنَّ الإعراب، أي الحركات، لا علاقة له بالمعنى عن طريق التمثيل بكلام العرب، فلفظ: (أخوك) متفق في إعرابه؛ إذ لازم حالة الرفع على

(١) الاستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: حفني شرف، القاهرة، ١٩٥٨م، ص: ١٨.
(٢) ندوة أبناء الأثير، ص: ٣٣٥.
(٣) ينظر: إحياء النحو: ١
(٤) ينظر التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، دط، دت، ص : ٢٢٧.

الرغم من اختلاف معناه بحسب وروده مع (إنَّ) أو (كأنَّ) أو مجرداً منهما، فهذا هو المقصود بالمعنى، وجملتا: ما زيدٌ قائماً، وما زيدٌ قائمٌ اختلف إعرابه؛ يعني لفظ (قائم) بين الرفع والنصب، ولكن معناه بقي نفسه، فقد لازم حالة النفي، وأنَّ الخلاف بين قطرب والنحاة كان يدور حول كون هذه الحركات هي دوال على معانٍ أو أنها لا تدل على معان، فقد رأى قطرب أنَّها لوصل الكلام وليس للتدليل على المعاني التي حملتها الألفاظ التي اقترنت بها الحركات. بينما يرى النحاة أنها دوال على المعاني.

ـ أمَّا وجهة ابن الأثير فكانت تفريعاً على رأي قطرب؛ إذ بحث في تفاوت أهميتها بحسب أنواع الكلام، ولم يكن معنيَّاً بطرح سبب وجودها، فقرر ضرورة وجودها في نوع من الكلام، والتقليل من الضرورة في نوع آخر؛ ولكنَّه على كلِّ حال لم يستطع أنْ يصرِّح بالدعوة إلى إهمال هذا الجانب، ولكنَّه كانَ يريد الوصول إلى رفع شأن المستوى النحوي المتعلق ببحث المعنى الذي يفرزه الكلام بوساطة العلاقات النحوية بين الألفاظ، وكان مدار ذلك هو فكرة النظم عند عبد القاهر؛ لكنَّ تفريعاته أدت إلى بعض اللبس في فهم مقصوده. ومن تفريعاته على تلك الفكرة أنه بحث في أصل وجود النحو فرأى أنَّ أقسام النحو أخذت بتقليد الأوائل الذين تكلموا بها من دون أنْ يكون أولئك الأوائل قاصدين عللاً للرفع أو النصب أو غير ذلك « فإن قيل: لو أخذت أقسام النحو بالتقليد من واضعها لما أقيمت الأدلة عليها، وعلم بقضية النظر أن الفاعل يكون مرفوعاً والمفعول منصوباً. فالجواب عن ذلك أنَّا نقول: هذه الأدلة واهية، لا تثبت على محك الجدل، فإن هؤلاء الذين تصدوا لإقامتها سمعوا عن واضع اللغة رفع الفاعل ونصب المفعول من غير دليل أبداه لهم، فاستخرجوا لذلك أدلة وعللاً، وإلا فمن أين علم هؤلاء أن الحكمة التي دعت الواضع إلى رفع الفاعل ونصب المفعول هي التي ذكروها »[1].

المبحث الثاني: المستوى الإجرائيّ الوظيفيّ

تطرَّقنا في المبحث السابق إلى أنَّ ابن الأثير كان لا ينظر إلى الكلام بمعزل عن السياق وقصد القائل، وهذان العنصران أخذا حيِّزاً في تفكيره، ولم يكونا غائبين عن رأيه في قضية حركات الإعراب. أمَّا في هذا المبحث فسنعرض إجراءاته التحليلية المتعلقة بقضايا النحو على وفق رؤيته السابقة، وعلى النحو الآتي:

السياق النحوي:

لاشكَّ في أنَّ اللفظ ليس له دلالة مفيدة خارج سياق العلاقات النحوية التي تربطه بغيره من الألفاظ، فمعنى اللفظ لا يكتمل معزولاً عن سياقه وإنما تظهر قيمته داخل ذلك السياق المعين. ولا تتوضح علاقته إلا بدراسته في إطار ذلك السياق لأنها علاقات ناشئة من ترابط الألفاظ فيما بينها، وهذا التصور يسحب الذهن إلى الاعتقاد

(١) المثل السائر، ج١، ص: ٧٩.

بأنَّ أيَّ مفهوم أو مصطلح يمكن أنْ يُحمل عليه اللفظ لا يكون إلا بمراعاة النظر إلى العلاقات النحوية، فمن ذلك المصطلحات البلاغية كافة، فمثلاً لا نستطيع أنْ نطلق مصطلح (استعارة) على لفظٍ ما، ما لم نُراعِ وجود ذلك اللفظ في سياق معين، فلا نقول إنَّ لفظة (جناح) هي استعارة، من دون النظر إلى علاقة التضايف بينها وبين الذل: فتكون (جناح الذلِّ)، ومثل ذلك جميع أبواب البلاغة، وهذا التفكير هو قوام فكرة النظم عند عبد القاهر الجرجاني، وقد حاول ابن الأثير أنْ يتابعه فيها في إطارها العام مع الخروج على بعض التفريعات بحسب توجهه في تأليف كتبه، فكان يرى أنَّ ليس للألفاظ من المزية الظاهرة والفضيلة الزائدة إلا لأمر يعود إلى ترابط بعض هذه الألفاظ ببعض وإنه لم يعرض لها من الحسن على هذا النحو والمزايا الظاهرة والشرف الكامل، إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية... ولم يحدث الفضل إذن إلا من امتزاجها وتلاؤمها، فالألفاظ لا تتفاضل وهي مفردة»[1]، فالسبك والتركيب هو الذي يعطي للألفاظ ميزتها. وميزة كل كلام إنما تكمن في سبكه، ويعني بالسبك هو الترابط النحوي بين الألفاظ لإنشاء العلائق؛ لأن الألفاظ إذا صارت مركبة، فإن لتركيبها حكماً آخر، ويحدث عن طريق التركيب فوائد التأليفات والامتزاجات، مما يعطيها وجهاً آخر، يظن السامع أن هذه الألفاظ ليست كتلك التي كانت مفردة. فالقضية إذاً قضية نظم وتأليف وامتزاج، ونستدلُّ من ذلك على الاهتمام الكبير الذي يوليه ابن الأثير للنحو المتمثِّل بتركيب الكلام، وهو ما قام عليه علم المعاني في النظر إلى علائق الإسناد؛ إذ أنَّ الحجر الأساس الذي تقوم عليه النظرية العربية للتراكيب هو مفهوم المسند والمسند إليه والفضلة، وقد بنى النحاة العرب تحليلهم النحوي على هذه المكونات الثلاثة التي يتألف منها الكلام العربي، وإن كل ما يرتبط بين هذه المكونات من علاقات هو ما يدعى بالإسناد، وقد حاول النحاة العرب شرح هذه العلاقات، فكان سيبويه من أوائل الذين حاولوا القيام بهذه المهمة، ولكن عمله لم يقم على أساس وصف هذه العلاقات وصفاً مفصلاً، وإنما ترك هذا العمل للنحويين الذين أتوا من بعده، فشرحوا أعمال النحوية بعمق، ولكن عملهم لم ينصب على مناقشة الأدوار الدلالية والوظيفية التي تظهرها هذه التراكيب مناقشة مستفيضة بل كان عملهم منصباً بشكل خالص على التحليل النحوي البنيوي الشكلي للغة العربية، فتركت هذه المهمة بكل ما تحمله من أهمية للبلاغيين. فكانت مهمتهم شرح الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب الأساسية في اللغة العربية، وقد تحمل عبد القاهر الجرجاني، كما تقدم، مهمة شرح المرونة التركيبية للغة العربية التي هي نتيجة لترتيبات منظمة مختلفة للتراكيب العربية[2].

(١) ينظر: المثل السائر، ج١، ص: ١٤٩، والجامع الكبير: ٦٥

(٢) ينظر: نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، د. مازن الوعر، دمشق، ط١، ١٩٨٧م، ص: ٣٨-٤٣.

والنظر للكلام من هذه الزاوية يوحِّد بين النحو والبلاغة، فالبلاغي كما النحوي لا ينظر إلى الجمل « على أنها أحجار صماء ترامت لتبني هيكلاً عاماً هو الموضوع الذي ركبت من أجله؛ بل ينظر إليها على أنها كائنات حية. كل جملة لها طبيعتها وخصائصها ولها ثقلها وأثرها في غيرها فهو ليس واصفاً للبنات البناء، إنما هو باحث عن معنى سر تكوينها، وعن أثر وجودها وفاعليتها، وعما يمكن أن تؤديه بورودها معطوفة أو مستأنفة أو منكرة خالية أو مؤكدة»[١]. وبما أن الجملة هي مجموعة علاقات بين المبتدأ وخبره وبين الفاعل وفاعله وبين طرفي الجملة التي تكون بمنزلة الابتداء، وبما إن هذه العلاقة خاضعة لدلالة تنظم طرفي الإسناد فإن الإسناد عبارة عن تحصيل دلالي من المسند والمسند إليه وغاية المحلل هي الكشف عن هذا التحصيل الدلالي؛ استناداً إلى الأصول النحوية للجملة والتي حُدِّدت نحوياً، فللجملة عند سيبويه خمسة أصول هي: الذكر، فعندما يعدل عنه إلى الحذف فيجب تقدير المحذوف في ركني الجملة. والإظهار فعند إضمار أحد الركنين وجب تفسيره. والوصل، وقد يعدل عنه الفصل. والرتبة من حيث أهمية عناصر الجملة، وقد يحدث عدول عن هذه الرتبة إلى التقديم والتأخير. ثم الإفادة بالقرائن عند أمن اللبس[٢].

وهذه الأصول هي التي تحدث فيها المتغيرات الدلالية لأغراض تعبيرية، فلذلك تشكل أهم الموضوعات التي تناقشها البلاغة العربية على مستوى التراكيب فكل أصل من هذه الأصول لا يشكل مظهراً خارجاً في الجملة بل يترتب عليه دلالة معينة. فالمبتدأ مثلاً إذا قدم أو أخر فإن صفة الابتداء التي يحملها هي التي تترتب عليها الآثار الدلالية عن طريق تبادل المواقع والاحتفاظ بهذه الصفة التي لا تنتقي عنه: لأنها دلالة وليس موقعاً. وهكذا في سائر الأصول الأخرى وعليه يكون التحليل البلاغي تحليلاً لأبواب النحو بربط هذه المتغيرات التركيبية بعلل بلاغية للوصول إلى ما تؤديه هذه الأبواب النحوية من معان تحمل قيماً بلاغية بالتآزر مع الدوافع النفسية لبلوغ الغايات الفنية. ومن هنا يتمكن البحث من أن ينتقل بفكرة العلاقات وأثرها في الدلالة على مستوى التركيب والنص لمعالجة الصور البيانية المتشكلة في ضوئها فيكون المدخل لمعالجة القضايا التركيبية في ضوء العلاقة المتشكلة بين طرفيها وتتبع أثرها دلالياً على أساس مناقشة ابن الأثير لهذه القضايا وتصوره لها. و إذا كانت مباحث النحو قد اتخذتها البلاغة مباحث لفرع من فروعها سمي بـ(علم المعاني) فإن ابن الأثير لم يعمد إلى هذا التصنيف وإنما طرق مباحثه ضمن المفهوم الشامل للبيان، فمجموعة القواعد التي تحتويها هذه الأبواب والتي تشتمل على خصوصيات يفرضها السياق، ومنه سياق المقام وتقتضيها الحال؛ إنما تكمن قيمتها بما تضيفه من مهمات تداولية وإنجازية تميِّز بين مستويات الكلام من حيث القوة الإنجازية للفعل الكلامي في صوره المختلفة.

(١) بلاغة الكلمة والجملة والجمل، ص: ١٨٩.

(٢) ينظر: الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨م، ص: ١٣٠

أولاً: سياق التقديم والتأخير

سياق التقديم والتأخير من السياقات المهمة في إظهار الوجوه التنظيمية للأدوار الدلالية في التراكيب العربية، فلقد اقترح عبد القاهر الجرجاني نوعين اثنين لتقديم الأركان اللغوية في التركيب الأساس يدعى الأول: تقديم على نية التأخير. والنوع الثاني: تقديم لا على نية التأخير[١]. والحقيقة أن البحث عند عبد القاهر كان عاملاً مهماً في إثارة من أتى بعده في بحث هذا السياق التركيبي، وإن كان البحث النحوي قد تناوله قبل ذلك، إلا أن مهمة النحو لم تركز بشكل مفصل على أدوار الدلالية التي تحدث عن طريق تغير البنية التركيبية، فسيبويه مثلاً كان يرى أن العلة في التقديم هي: كون بيان المتقدم أهم للمتكلم وأعنى عنده، وإن كان المسند والمسند إليه يهمانه جميعاً[٢] على أن تعليل عبد القاهر لم يكن منصباً على هذه العلة، وإنما كانت مهمته إيجاد العلل المتصلة بالوظيفة البلاغية وذلك من «أن النظر لما ترتب على التقديم والتأخير ينبه إلى عظم شأن النظم وكيف يؤثر ذلك على المعنى تأثيراً بالغاً، بحيث يمكن أن نستخلص مما سبق أن أي تغير في النظام التركيبي للجملة يترتب عليه بالضرورة تغير في الدلالة وانتقالها من مستوى إلى مستوى آخر»[٣]، وانطلاقاً من هذا المبدأ، فقد بحث ابن الأثير هذا السياق باعتباره من العوامل الأساسية التي استحق الكلام بها أن يطلق عليه اسم (البيان)، فالبحث فيه من مهمة البياني، وينقسم هذا السياق إلى قسمين: فالأول يكون مختصاً بدلالة الألفاظ على المعاني، ولو أخر المقدم، أو قدم المؤخر لتغير المعنى. وأما الآخر فهو الذي يختص بدرجة التقدم في الذكر، فيختص بما يوجب ذلك التقدم. وهذا لو أخر لما تغير المعنى.

إن الاهتمام بالرتبة يكون في قسم من هذين القسمين. ولعل القسم الأول هو الذي تنطوي تحته العلل البلاغية التي تقتضي هذا التغير في المواقع وهذا أيضاً ينقسم إلى ضربين:

الأول: يكون فيه التقديم هو الأبلغ، والآخر يكون التأخير فيه هو الأبلغ فالذي يكون التقديم فيه هو الأبلغ: تقديم المفعول على الفعل، وتقديم الخبر على المبتدأ وتقديم الظرف أو الحال أو الاستثناء على العامل، فتقديم المفعول على الفعل؛ كقولنا مثلاً: زيداً ضربتُ. فإن ذلك تخصيص له بالضرب دون غيره. أما قولنا: ضربتُ زيداً، فليس كذلك؛ لأن الفعل إذا تقدم فيكون ثمة اختيار في إيقاع الفعل على أي مفعول شئت؛ لأنه غير مخصص بهذا المفعول، فيمكن أن يقال: ضربتُ خالداً أو بكراً. أما إذا تقدم المفعول فإن هذه العملية قد لزمته دون غيره، ومثل ذلك: تقديم خبر المبتدأ عليه، ك : زيد قائم، و: قائم زيد، قد أثبت له القيام دون غيره، أما : زيد قائم، فيكون الخيار في إثبات هذا القيام لزيد أو نفيه عنه، بأن تقول بدلاً من قائم : (ضارب) أو (جالس) أو

(١) ينظر: دلائل الإعجاز، ص: ١٠٦.
(٢) ينظر: الكتاب، : ١/ ٣٤
(٣) البلاغة والأسلوبية، د. محمد عبد المطلب، مصر، ١٩٨٤م، ص : ٢٥٠.

غير ذلك. وهكذا يجري الأمر بتقديم الظرف، فتقول مثلاً: إن إليَّ مصير هذا الأمر فهذا بخلاف قولك: إن مصير هذا الأمر إليَّ، فإن تقديم الظرف دلَّ على أن مصير الأمر ليس إلا إليك. أما السياق الآخر فيحتمل أن يقع الكلام بعد الظرف على غيرك فيقال: إلى زيد أو عمر[١]، وقد اعترض ابن الأثير على من يرى أن تقديم هذه الصور المذكورة إنما يقع للاختصاص فحسب،ومن أولئك الزمخشري، فابن الأثير يرى أنَّه على وجهين؛ يكون أحدهما: الاختصاص، والثاني: مراعاة نظم الكلام؛ إذ يكون نظمه لا يحسن إلا بالتقديم وإذا أخر المقدم ذهب ذلك الحسن، وإن هذا الوجه أبلغ وأكد من الاختصاص[٢]. غير أنَّا يمكن أن نشير هنا إلى أن الزمخشري لم يقصر هذا السياق على الاختصاص فحسب؛ بل حاول أن يجد عللاً في صوره المختلفة. فتقديم الخبر الظرف، مثلاً، يكون أولاً للاختصاص، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ الأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعاً ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق/ ٤٤]. فتقديم الظرف يدل على اختصاص الفعل في وقوعه ضمن يوم معين، فيكون ذلك اليوم يوماً معروفاً معلوماً وليس أي يوم كان. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ (٢٥) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية/ ٢٥]. فتقديم الظرف فيه هنا تشديد في الوعيد بـ«إلينا وعلينا» فيعلم السامع مدى عظمة هذه العودة إلى الله تعالى، وإنه إليه دون سواه. أما تقديم المتعلقات على العامل، فيكون إما للأهمية، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا﴾ [النور/ ١٦]. أو الاختصاص كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الروم/ ٢٧][٣]. وهكذا يكون الزمخشري قد ذكر أكثر من فائدة في سياق التقديم والتأخير. أما ابن الأثير فيرى أن مما يأتي للاختصاص نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ (٦٤) وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنْ الْخَاسِرِينَ (٦٥) بَلْ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنْ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر/ ٤٤-٤٦] فقال: بل اللهَ فاعبد ولم يقل: بل أعبدِ اللهَ؛ لأنه وجب اختصاص العبادة به دون غيره، ولو قال: بل أعبد لجاز إيقاع الفعل على أي مفعول شاء[٤]. وأما الوجه الذي رفض ابن الأثير أن يكون الغرض منه الاختصاص فنحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة/]. فيرى أنه لم يقدم المفعول على الفعل للاختصاص، وإنما قدم لمكان نظم الكلام، لأنه لو قال: نعبدك ونستعينك، لم يحو من الحسن ما لقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وذلك أنه تقدم قوله: «﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣) مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ افأعقبها بـ إياك نعبد، والغرض منه مراعاة النظم السجعي الذي هو على حرف النون[٥]. ولكن نرى أنَّ هذا الإطلاق لا يستند إلى

(١) ينظر: المثل السائر، ج٢، ص: ٢٠.
(٢) ينظر: المثل السائر، ج٢، ص: ٢١.
(٣) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، الزمخشري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٩٤٨، ٣/ ١٦٥، ٣/ ٣٣٤، ٢/ ٣٧٩، ٢/ ٥٠٧
(٤) ينظر: المثل السائر، ج٢، ص: ٢١.
(٥) ينظر: المثل السائر، ج٢، ص: ٢١.

شيء، وذلك بناء على الرؤية القائلة: إن كل تغير في البنية التركيبية لابد من أن يحمل ظلالاً جانبية من المعاني، وإلا لما كان بحث سياق التقديم والتأخير ذا فائدة أصلاً، ولعلَّه استند في رأيه هذا إلى رؤيته الشاملة للنص؛ إذ أنَّه كان ينظر إلى كلِّ المكونات الصوتية والتركيبية والدلالية، فهو لا يفصل بين تركيب وصوت في الوصول إلى الدلالات التي يفرزها النص، ولذلك فإنه عندما يناقش العلة في التغير الذي يحدث في البنية التركيبية لنمط معين فإنه لا ينسى ما افترضه في الفصاحة التي رأى أنها تتمركز في اللفظ المفرد عن طريق صوته، وفي الألفاظ المركبة بوساطة ما ينجم عنها من إيقاع، فيعود هنا لينبه إلى أن ثمة علة صوتية تقتضي تبادل المواقع هذا، ولاسيما في الآية الكريمة. ومن ذلك أيضاً ما أورده في قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى (٦٧) قُلْنَا لا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الأَعْلَى﴾ [طه/٦٧-٦٨]، فيرى أن تقدير الكلام فأوجس موسى في نفسه خيفة. وإنما تغير ذلك لتحسين النظم.

و من ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ (٣٠) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة/ ٣٠]. فيقول: «فإن تقديم الجحيم، وإن كان فيه تقديم المفعول على الفعل إلا أنه لم يكن هاهنا للاختصاص، وإنما للفضيلة السجعية، ولا مراء في أن هذا النظم على هذه الصورة أحسن من أن لو قيل: خذوه فغلوه ثم صلوه الجحيم، فإن قيل إنما قدمت الجحيم للاختصاص، لأنها نار غليظة، ولو أخرت لجاز وقوع الفعل على غيرها. فالجواب عن ذلك: إن الدرك الأسفل أعظم من الجحيم فكان ينبغي أن يحظى بالذكر دون الجحيم على ما ذهب إليه لأنه أعظم»[(١)]. ويظهر أنَّ هذا التصوُّر فيه خروج على الرؤية التي انبنى عليها بحثنا هذا التي تقوم على النظر إلى التفكير النحوي الذي كان ينطوي عليه ابن الأثير بوصفه الركيزة الأساسية لأبحاثه البلاغية؛ غير أنَّ تأمُّل هذه الجزئيات يؤدي إلى الإقرار بعدم تعارض الفكرة؛ لأنَّ مراعاة جانب الصوت لا تخل بالنظرة العامة للنحو، فابن الأثير كان يربط كل حدث صوتي بدلالته، وهذا الربط غير بعيد عن المبدأ التداولي الذي عمل عليه أوستن الذي قسم الأفعال الكلامية المباشرة إلى:

ـ فعل القول. أو (الفعل اللغوي)، وهو الذي يراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة، ففعل القول يشمل بالضرورة على أفعال لغوية فرعية، وهي المستويات اللسانية المعهودة : المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والتركيبي، والدلالي. وقد سماها أفعالاً[(٢)]، فالمستوى الصوتي هو أحد المستويات التي تسهم في إنشاء الفعل الكلامي، وربما نجد قريباً من ذلك محاولة ابن الأثير الموازنة بين مستويات الكلام، فعندما يكون البحث في التركيب فإن هذا التركيب يسير معه بالضرورة عوامل صوتية تدعم دلالاته وتقوي

(١) المثل السائر، ج٢، ص: ٢٢.

(٢) التداولية والحجاج / مداخل ونصوص، صابر الحباشة، صفحات للدراسات والنشر، سورية دمشق، إصدار أول، ٢٠٠٨م، ص: ٩٧.

معانيه؛ ذلك أن الأساليب البلاغية تتخطى مجرد الإخبار للفائدة؛ بل تتوخى مع هذه العملية: الإقناع، ولكنَّ الإقناع هنا يأتي عن طريق الفن القولي، ولا شك أن هذا الإقناع ينتزع من رؤية متفق عليها في تطبيق بعض الأنساق والمتغيرات في بنى النصوص، وعلى هذا فالاختلاف في طريقة المعالجة لا يحدث انفصاماً بين المستويات التعبيرية المختلفة في النص والتي تتآزر فيما بينها لإبرازه على صورة معينة، وما دامت المعالجة لسياق يتوافر عليه النص القرآني الذي هو أعلى النصوص قاطبة فلا يمنع وجود سياق معين فيه من وجود سياقات وتنظيمات أخرى متآزرة معه بحيث لا يخل أحده بوجود الآخر. وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون مراعاة النظم السجعي عاملاً من العوامل التي يحتويها وليست العامل الوحيد؛ غير أنَّ كلَّ ذلك لا يخرج على إطار المستوى النحوي الذي يحتوي العناصر القولية جميعاً.

و من الصور التقديم الأخرى: تقديم خبر المبتدأ عليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنْ اللَّهِ﴾ [الحشر/٢]. فإنه تعالى قال ذلك، ولم يقل: وظنوا أن حصونهم تمنعهم، أو مانعتَهم «لأن تقديم الخبر الذي هو -مانعتهم- على المبتدأ الذي هو -حصونهم، دليل على فرط اعتقادهم في حصانتها، وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم، وفي تصويب ضميرهم اسماً لـ-أنَّ- وإسناد الجملة إليه دليل على تقديرهم في أنفسهم أنهم في عزة وامتناع لا يبالى معها بقصد قاصد، ولا تعرض متعرض، وليس شيء من ذلك في قوله: وظنوا أن حصونهم مانعتهم من الله[١]. وتتضح هنا محاولة الربط بين المتغير البنيوي في سياق التقديم والتأخير بتبادل المواقع بين «مانعتهم» و«حصونهم» وبين الدلالة التي تنجم عن هذا التبادل الموقعي إذ يطرأ تغير ملحوظ يتصل بهذه البنية، مولداً مستوىً من المعنى لا يتوافر فيما لو كانت البنية المفترضة: وظنوا أن حصونهم مانعتهم. فهذا التبادل الموقعي قد فسح المجال لجعل النص ثرياً معنوياً، ذا قيمة تعبيرية متجددة، فكلُّ تعبير يتضمَّن فعلاً معيناً ويستلزمُ معنىً على وفق ما يقتضيه السياق النحوي الذي يطرح فيه[٢].

ومن صور تقديم الخبر أيضاً ما قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [مريم/٤٦]. فإنه لم يقل أ أنت راغب؛ لأنه كان عنده أهم ولشدة العناية به[٣]. أي إن الذي كان يهول والد إبراهيم هو رغبة ولده عن عبادة تلك الآلهة، وهذا أمر عظيم بالنسبة له ولذلك قدمه إذ أن ما يتقدم مبني على اهتمام المتكلم بإبرازه في هذا السياق، ويكون لهذا المتقدم أهمية فيما سبقه وما يليه، فتتكامل بنية النص في تجلياتها، بأن إظهار الرغبة عن عبادة الأصنام هو الأهم والأعنى عند والد إبراهيم عليه السلام «و في ذلك ضرب من التعجب والإنكار لرغبة

(١) المثل السائر، ج٢، ص: ٢٣.

(٢) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م، ص: ٣٠ــ ٣٣.

(٣) ينظر: المثل السائر، ج٢، ص: ٢٣.

إبراهيم عن آلهته، وإن آلهته لا ينبغي أن يرغب عنها، وهذا بخلاف ما لو قال: أ أنت راغبٌ عن آلهتي؟»[١].

ومما ورد في بيان تقديم الاختصاص قوله تعالى: ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء /٩٧]. فإنه تعالى لم يقل: أبصار الذين كفروا شاخصة لأمرين: أولهما أن تخصص الأبصار بالشخوص دون غيرها فإنه لو قال: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة غيره، فيمكن أن يكون «حائرة» أو «مطموسة» أو غير ذلك، فلما تقدم الضمير «هي» اختص الشخوص بالأبصار. وثانيهما: فإنه لما كان الشخوص خاصاً بهم دون غيرهم دلَّ عليه بتقديم الضمير أولاً ثم بصاحبه ثانياً، فكأنه قال: فإذا هم شاخصون دون غيرهم، ولولا هذا المراد لقال سبحانه: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة؛ لأن هذا يكون أخصر بحذف الضمير[٢].

أما ما يخص تقديم الظرف، فإنه إذا كان الكلام مقصوداً به الثبات لأن تقديمه أولى من تأخيره، وفائدة إسناد الكلام الواقع بعده إلى صاحب الظرف دون غيره[٣] ويحدث هذا التقديم في حالتي الإثبات والنفي. ففي حالة الإثبات كقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾ [التغابن/ ١]. أما تقديمه في حالة النفي فإنه «يقصد به تفضيل المنفي عنه إلى غيره. وأما تأخيره، فإنه يقصد به النفي أيضاً من غير تفضيل»[٤]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة/ ١]. وقوله تعالى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات/ ٤٧]. فأخر الظرف في الأول لأن القصد بإتباع حرف النفي (الريب) هو نفي الريب عنه فيثبت بذلك إنه حق وصدق، لا باطل وكذب، ولو قدم الظرف لقصد أن كتاباً آخر فيه الريب لا في هذا الكتاب كما قصد ذلك في قوله : لا فيها غول فتأخير الظرف هنا يقتضي النفي أصلاً من غير تفضيل، وهذا مثل ما في قول: لا عيب في الدار، وقول: لا فيها عيب، فالأول نفي العيب عنها فقط. أما الثاني فتفضيل لها على غيرها[٥] أي إن تقديم النفي على اللفظ يقتضي نفيه وفي الوقت نفسه يمكن أن يوحي التعبير بحدوث ذلك المنفي في شيء آخر. وهذا لا شك فيه من تقوية الدلالة ودعمها.

ويدلُّ بحث ابن الأثير موضوع التقديم والتأخير على الفكر النحوي؛ إذ يبرز جانب النظر إلى العلائق النحوية في ربطها بسياقها النحوي الخاص، فخروج الجملة على نمطها التركيبي ينبغي أن يكون لغرض دلالي، فيتقدم الفاعل على فعله والخبر على مبتدئه لإحداث إثر إنجازي، وذلك بما تسهم به الموقعية من تفسير قيمة التقديم النحوية، فورود المفردة المختارة في بداية الجملة تكون حاملة لشحنة أولية يتلقاها القارئ أو السامع في هذا

(١) المثل السائر، ج٢، ص: ٢٣.
(٢) ينظر: المثل السائر، ج٢، ٢٣.
(٣) ينظر: المثل السائر، ج٢، ص: ٢٥.
(٤) المثل السائر، ج٢، ص: ٢٥.
(٥) ينظر: المثل السائر، ج٢، ص: ٢٥.

السياق، فتمثل بذلك مرحلة من مراحل الاتصال بين المتلقي والمعنى وتشكل علاقة بين مدلول اللفظ المتقدم وغيره من الألفاظ التي تكون سابقة عليه أو تالية له، فيبدأ المعنى آخذاً في التكامل عن طريق ارتباطه بغير نتيجة ما حدث من اتصال وتوثيق بين العلاقات، وهكذا فإنَّ علاقات الإسناد التي تشكلها الأصول النحوية هي التي تنشأ عنها وجوه الاتصال التي تنجم عن ارتباط المتقدم بالمتأخر سواء أكان المتقدم مسنداً أم مسنداً إليه، وهذا الارتباط يثري فاعلية اللفظة المتقدمة ويدعم نماء الفكرة فتتشكل القوى ذات البنى التعبيرية والقوى الانجازية، والتي يعزوها النحاة إلى العلل النحوية، وهذا القول لا يرفضه البلاغي؛ لأنَّ النحو يقنن الأسلوب الحاصل من المتكلمين الذين يبنون قولهم بحسب ما يرونه مفيداً ممتعاً، والنحو يستقري هذه الأساليب ليخرج بقاعدة عامة. وهكذا تكون كلُّ معطيات النحو هي الوصول إلى مغزى الكلام والأثر المتحقق من ذلك المغزى.

ـ التعريف وعلاقته بالتقديم والتأخير

يعدُّ حرفا التعريف (أل) من الروابط المفاهيمية التي لابدَّ منها في توجيه دلالات النص،وهو من اشتغالات الدرس التداولي، وقد حرص النحاة على بيان أغراض التعريف بوساطة استعمال هذه الأداة، قال سيبويه: «وأما الألف واللام فنحو الرجل، والفرس، وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته، لأنك إذا قلت مررت برجل فإنك إنما زعمت أنك مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب، وإذا أدخلت الألف واللام، فإنما تذكره رجلاً قد عرفه فتقول: الرجل الذي من أمره كذا وكذا ليتوهم الذي كان عهده ما تذكر من أمره» [(١)]. وقد تلقف البلاغيون هذه الالتفاتات النحوية، فنبهوا إلى ما يمكن أن تحدثه أداة التعريف من رابطة وصل بين المتكلم والمخاطب[(٢)]، ومن هنا ربطوا الموضوع بفكرة المقام والمقال [(٣)]. ولم يقف الاهتمام بأداة التعريف (أل) عند النحويين والبلاغيين؛ بل تعداهم إلى الأصوليين، فنجد بحث هذا الموضوع في كتب الأصول؛ يقول الإمام الغزالي: « اسم المفرد وإن لم يكن على صيغة الجمع يفيد فائدة العموم في ثلاثة مواضع أحدها: أن يدخل عليه الألف واللام كقوله: لا تبيعوا البر بالبر... والثاني النفي في النكرة؛ لأنَّ النكرة في النفي تعم كقوله: ما رأيتُ رجلاً، لأن النفي لا خصوص له فهو مطلق فإذا أضيف إلى منكر لم يتخصص بخلاف قوله: رأيت رجلاً فإنه إثبات والإثبات يتخصص في الوجود فإذا أخبر عنه لم يتصور عمومه، وإذا أضيف إلى مفرد اختص به «[(٤)]، ويتناوب مفهوم التعريف مع التفسير،

(١) ينظر: الكتاب، ج٢ ــ ٥ ص: ١٩٨

(٢) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، تأليف: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٢هـ ــ ١٩٩١م، ج١ / ٩٤.

(٣) الأصول البلاغية في كتاب سيبويه، وأثرها في البحث البلاغي، د. أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب القاهرة، ط٢، ١٤٣٠هـ ــ ٢٠٩م، ص: ٦٧

(٤) ينظر: المستصفى من علم الأصول للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، دار صادر بيروت للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٥م، ص: ٥٣.

فهو وجه من وجوهه أو مكمل له، والتعريف أنواع منها ما هو لغوي غايته تعريف الكلمة من حيث دلالتها المعجمية أو السياقية، ومنها ما إجرائي، وتنقسم أداة التعريف (أل) على ما يأتي:

١ـ عهدية: أي أن يعهد مصحوبها إما بحضور حسي بأن يذكر لفظاً ثم يعاد مصحوباً بأل[١]، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً (١٥) فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ـ١٦.].

٢ـ جنسية[٢]، وهي إما لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها كلٌّ (حقيقة)[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾ [النساء: ٢٨]. وأما لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها كلٌّ مجازاً[٤]. وإما لتعريف الماهية، وهي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً[٥] نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنْ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء ٣٠]. فألف الماء ففي الآية الكريمة لتعريف ماهية مصحوبه.

وقد يلاحظ على صيغة التعريف أنَّ ثمة تداخلاً بينها وبين سياق التقديم والتأخير، فالمعرف قد يكون متقدماً، وممثلاً لأخذ الثوابت النحوية؛ لكن يبقى الأساس في قيمة «التعريف» الفاعلة هو الأثر الذي يوضح القوة التعبيرية عن طريق التعريف، فإذا كان المعرف متقدماً، فإن الألف واللام تبرز فيه دلالة معينة ذات أثر في المعنى الكلي للنص حيث يكون هو محل الاعتبار، وإذا كان المعرف متأخراً فله محل اعتبار آخر ومحل نظر آخر وفقاً لموقعه في الكلام، ووفقاً لاعتبار تعريفه في ضوء علاقاته في النص، وهكذا يحصل تداخل في القيم عن طريق الموقع في التركيب، ومن التعريف. ولعل هذا نشأ من الخضوع للقواعد النحوية للغة باعتبارها «واسطة نقل المرسلات الكلامية لتي تقوم على اختيار سلسلة رموز تستمد من نظام رموز معين، والواقع أننا حين نستعمل اللغة، نبدو وكأننا ملتزمون باختيار الكلمات الواحدة بعد الأخرى، وجدير بالذكر أننا حين نختار خلال عملية

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي، الحياني الأندلسي، ٦٠٠ــ ٦٧٢هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: دار هجر، ص: ٢٥٧.

(٢) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٣، ١٤١٧هـ، ج١، ص: ١٥٢.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام (٧٤٩هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـــ ٢٠٠١م، ج١، ٤٦٣.

(٤) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م، ج١/ ٢٧٥

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مطبعة أمير، ط١، ص: ٧١.

التكلم كلمة معينة يصبح اختيار الكلمة اللاحقة خاضعة لقوانين الاحتمالات»[١]، ومن هنا يكون الإبداع في التعبير في مجال المستوى النحوي ضئيل غير أنه واسع في المستوى البلاغي فالمبدع هو الذي يستطيع توظيف أي قيمة كلامية لأغراض بلاغية، فإنه يستطيع مثلاً أن يوظف التعريف والتنكير في إثراء المعنى ومستوياته وتجليات النص من خلال علاقاته البنيوية ودورها في القوة التعبيرية، ثم يأتي المحلل ليكشف عن هذا الثراء في القيم التعبيرية، وعلى وفق هذه الرؤية عرض ابن الأثير هذا الموضوع فذكر قوله تعالى: ﴿إِذَا أَذَقْنَا الإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الإِنسَانَ كَفُورٌ (٤٨) لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثاً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ (٤٩) أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَاناً وَإِنَاثاً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيماً إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [الشورى /٤٨-٥٠]. فهو هنا بصدد عرض قيمة التقديم، فقد ذكر «أنَّ الله تعالى قدم الإناث لأن سياق الكلام، إنه فاعل ما يشاء لا ما يشاؤه الإنسان فكان ذكر الإناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الإنسان ولا يختاره أهم والأهم واجب التقديم، ولما أخَّر الذكور، وهم أحقاء بالتقديم استدرك ذلك بتعريفه إياهم لأن التعريف تنويه بالذكر كأنه قال: ويهب لمن يشاء الفرسان والأعلام المذكورين اللذين لا يخفون عليكم، ثم أعطى بعد ذلك كلا الجنسين حقه من التقديم والتأخير»[٢]. فأراد ابن الأثير أنْ يبين تداخل القيم فيما بينها بوصفها أنماطاً لقواعد نحوية في النظرية اللغوية ومستوى من مستويات التركيب اللغوي وبين كونها قيماً بلاغية تنم عن تجليات لمستويات من المعنى باختلاف المواقع أو باختلاف اتصال أداة التعريف وعدم اتصالها.

سياق الحذف وعلاقته بالإيجاز

من بين الأسس النظرية التي اقتضاها علم النحو أن يكون طرفا الجملة من المسند والمسند إليه مذكورين وجوباً في مواقعها العادية في الجملة في حالة كون الجملة خالية من قرينة تدل عليها، وإذا وجدت القرينة ترجح وجودهما في مواقعها المعروفة. ومعلوم أن عمل البلاغة يتركز في البحث عن ثراء الدلالات ومستوياتها، وغالباً ما يقع في الوقائع اللغوية المتصلة بالترجيح والجواز؛ إذ يقع العدول والانتهاك والانحراف عن الحالات القرينة بمثاليات اللغة، وهذه غالباً ما تكون لصيقة بالدلالات الأساسية والأصلية، التي تعمل على تشكيل علاقات الإسناد التي هي وليدة التشكيلات النحوية. فيحصل الحذف عندما تكون ثمَّة مسوغات تتعلق بالجانب الاستعمالي الذي يكون من شأنه أنْ ينتج فعلاً كلامياً متمثلاً بالأثر الحاصل من الكلام، فعندما يفتقر الذكر إلى إفادة التأثير ولفت الانتباه وتحفيز النفس لكي تتفاعل مع النص، يكون الحذف ابلغ كونه يقع في باب (الإيجاز) وتكثير الدلالة وإثارة المتلقي «و مما لا شك فيه أن تكرار بعض العناصر بصورة غير ملائمة بالنسبة إلى عملية

(١) الألسنية، علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام، د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ص: ٦١

(٢) المثل السائر، ج٢، ص: ٣٠.

التواصل يزيد من كلفة هذه العملية، ومن هذا المنطلق تهتم النظرية التواصلية في ظل التزامها باختصار التكاليف المادية بتحديد العناصر المتكررة، وإزالتها بالوقت نفسه إزالة كل التشوش الممكن حصوله في عملية التواصل، فيما يخص اللغة نلاحظ إنها تحتوي أيضاً على عدد من العناصر الممكن تكرارها، لذا يمكننا الاستغناء أحياناً في محادثاتنا أو في كتاباتنا عن أصوات وأحرف عديدة»[١]. وبهذا تحقق عملية الحذف غايتين هما: التأثير وثراء الدلالة. وكذلك اختصار الكلفة اللغوية، ومن هنا انطلق ابن الأثير، فقد رأى في الحذف إثراءً للقول، وذلك أنه نظر إلى الجانب الاستعمالي لهذا السياق، ويتضح ذلك في قوله: « ذلك أنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون مبيناً أذا لم تبين»[٢]؛ معنى ذلك أن الحذف يضاعف من إحساس المتلقي بالفكرة، فالمحذوف يوحي بدلالة لا يوحي بها ذكره، فيفيد ذلك في نماء المعنى عن طريق معطيات جديدة أوحى بها غياب اللفظة. وما يشترط في الحذف هو: توافر القرائن التي توحي بوجوده ومعرفته لتكون خيطاً يربط النص، فيبتعد بذلك عن أن يكون ألغازاً وتعمية، فـ«الأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف فإنه لغو من الحديث، لا يجوز بوجه ولا سبب»[٣]. والشيء الآخر هو إظهار هذا المحذوف يذهب بثراء الدلالة وخصوبتها، إذ يكون من «شرط المحذوف في حكم البلاغة أنه متى أظهر صار الكلام إلى شيء غث، لا يناسب ما كان عليه أولاً من الطلاوة والحسن»[٤].

يقسم ابن الأثير «الحذف» إلى أقسام كثيرة لا يعنى هذا البحث بعرضها تفصيلياً بقدر ما يعنى بتوضيح الآثار الفعلية المترتبة على ورود هذه السياقات، فالقسمان الرئيسان للحذف عند ابن الأثير هما: حذف الجمل، وحذف المفردات. ومن القسم الثاني ما يأتي:

حذف الفاعل والاكتفاء في الدلالة عليه بذكر الفعل: كقول العرب: أرسلتْ وهم يريدون: جاء المطر، ولا يذكرون السماء ومنه قوم حاتم الطائي[٥]:

أماوي ما يغني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدرُ

فالمحذوف في هذا البيت هو «النفس». وعلى هذا ورود قوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِي (٢٦) وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة / ٢٦]. والضمير في «بلغت» للنفس، ولم يجر لها ذكر. والتي تبلغ التراقي هي (النفس) وذلك في

(١) الألسنية: المبادئ والأعلام: ٥٩-٦٠
(٢) المثل السائر، ج٢، ص: ٦١ــ ٦٢.
(٣) المثل السائر، ج٢، ص: ٦٢.
(٤) المثل السائر، ج٢، ص: ٦٢ 0
(٥) ديوان حاتم الطائي، دار صادر بيروت، ١٩٨١م، ص: ٥٠.

ساعة الموت، فعلم حينئذ أن النفس هي المرادة، وإن كان الكلام خالياً من ذكرها، وكذلك في «حشرجت» فإن الحشرجة تكون عند الموت. وأما في قول العرب: «أرسلتْ». وهم يريدون : أرسلت السماء، فإن هذا يقولونه نظراً للحال وذلك في شيوع أن هذه الكلمة تقال عند مجيء المطر، فالفرق بينها وبين حشرجت وبين بلغت التراقي هو أنها لولا شاهد الحال لم تكن دالة على المطر وذلك ان يقال: إنا خرجنا نسأل الله، فلم نزل حتى أرسلت، فيفهم من ذلك أن السماء هي التي أرسلت، فالسياق العام، هو الذي دل عليها، أما الكلمتان السابقتان يفهم منهما النفس حال سماعهما[١].

و من أنواع الحذف الأخرى التي ذكرها ابن الأثير: حذف الفعل وجوابه وهو على قسمين: أحدهما يظهر بدلالة المفعول عليه. كما في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس/١٣]. ومن ذلك ما ورد شعراً كقول أبي الطيب المتنبي، في مدح أبي شجاع بن بويه عضد الدولة والتي منها:

ولولا أن أكثر ما تمنـى معاودة لقلت ولا مناكـا

قوله: ولا مناكا فيه محذوف تقديره: ولا صاحب مناكا. حذف فيه الفعل وجوابه، لتعلق الأبيات بعضها ببعض»[٢].

أما القسم الآخر من حذف الفعل فذلك الذي «لا يظهر فيه قسم الفعل؛ لأنه لا يكون هناك منصوب يدل عليه، وإنما يظهر بالنظر إلى ملائمة الكلام»[٣]. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعُرِضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفّاً لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الكهف/٤٨]. فقوله: لقد جئتمونا، يحتاج إلى إضمار فعل. أي فقيل لهم: لقد جئتمونا، أو فقلنا لهم... أما القسم الآخر من الحذف. فهو حذف المفعول به، وهذا النمط أخص في هذا الباب وإن لطائفه أكثر وأعجب[٤]، لأن الأصل فيه إثبات المعنى المقصود في النفس للشيء على الإطلاق، وذلك مثل قولنا: فلان يحل، ويعقد، ويبرم وينقض ويضر وينفع[٥]. وهذا الذي تمثل به عبد القاهر الجرجاني من قبل[٦]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنْ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ (٢٣) فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص/٢٣-٢٤]. فالحذف وقع في أربعة مواضع وهي: وجد أمة من الناس يسقون مواشيهم، وامرأتين تذودان مواشيهما، وقالتا لا نسقي مواشينا، فسقى لهما مواشيهما، ويكتفي بتعقيب أن يكون

(١) ينظر: المثل السائر، ج٢، ص: ٧٢.
(٢) المثل السائر، ج٢، ٧٤.
(٣) المثل السائر، ج٢، ص: ٧٤.
(٤) ينظر: المثل السائرج٢، ص: ٧٧.
(٥) ينظر: المثل السائر، ص: ٧٧.
(٦) ينظر: دلائل الإعجاز: ص: ١٦١.

الغرض من ذلك «أنه كان من الناس سقي ومن الامرأتين ذود، وأنهما قالتا: لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاة، وأنه كان من موسى عليه السلام بعد ذلك سقي»[١]. الحذف في الجملة استأصل العنصر الذي امتزج ببقية العناصر فأصبح وجوده (مذكوراً) لا قيمة له لأنه متمثل بكل ما موجود من الألفاظ الأخرى. وبهذا يكون هو المحرك الأساس لكل الأحداث[٢].

ومن ذلك حذف المضاف أو المضاف إليه، فأما حذف المضاف فكقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ﴾ [الأنبياء/ ٩٦]. فحذف المضاف إلى يأجوج ومأجوج وهو سدهما. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾ [البقرة/ ١٨٩]. أي خصلة من اتقى[٣]. وأما حذف المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم / ٤]. أي من قبل ذلك ومن بعده[٤]، إلا أن الحذف للمضاف إليه أوحى إثبات قدرة الله تعالى وتحكمه في كل شيء هذه القدرة التي لا يحدها زمان ولا مكان، ففي هذا تنبه صارم إلى هذه المقدرة الأبدية وديمومتها قبل كل شيء، فهي شيء مطلق. فحذف لإعطاء قدر اكبر في المقدرة المطلقة، بحيث لا يشغل أي شيء غيرها انتباه السامع.

حذف الشرط أو جوابه: أما حذف جواب الشرط، فكقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَآمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأحقاف/ ١٠][٥]. فإن في الكلام محذوفاً هو «ألستم ظالمين» وذلك بعد الشرط، إذا كان هذا القرآن من عند الله وكفرتم به، إذ عزز هذا الحذف تثبيت دلالة الظلم لهؤلاء الذين كفروا، إذ أن ظلمهم لا يحتاج إلى إخبار لأنهم يعلمون أن القرآن من عند الله ويكفرون به. وبعد ذلك فهم ظالمون حتماً من غير احتياج إلى القول بظلمهم والتصريح به وإنما فهم من السياق العام ثم عن طريقالإشارة التي أشارها النص وهو: أن الله لا يهدي القوم الظالمين.

حذف لو وجوابها: فحذف (لو) كقوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون/ ٩١]. و تقدير ذلك انه لو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق [٦]، فالمحذوف في الآية الكريمة هو افتراض وجود آلهة من الله تعالى وحذف هذا الافتراض دلالة على كرهه وأنه لا يستحق حتى أن يذكر فحذفه أعمق في الدلالة من وجوده؛ ذلك أنه غير موجود أصلاً؛ لأنه يؤدي إلى فساد

(١) المثل السائر، ج٢، ص: ٧٧.
(٢) ينظر: بلاغة الكلمة والجملة والجمل: ٢٢٠-٢٢١
(٣) ينظر: المثل السائر، ج٢، ص: ٧٩.
(٤) ينظر: المثل السائر، ج٢، ص: ٨٠.
(٥) المثل السائر، ج٢، ص: ٨٥.
(٦) ينظر: المثل السائرج٢، ص: ٨٦.

الكون. فإسقاطه ابتداءً أولى من ذكره. وأما حذف جواب لو فكقول أبي تمام[١]:

لو يعلم الكفر كم من أعصرٍ كمنتْ له العواقب بين السمر والقُضُبِ

فالمحذوف هنا هو أنه لو يعلم الكفر لأخذ الأهبة أو الحذر[٢] فيكون إسقاط جواب (لو) وعدم ذكرها إيذاناً بوقوع الكارثة بصورة مفاجئة على الكفر، إذ إنه لو يعلم ما كان يعد له لأخذ الحذر، فهو بالتالي لم يعلم ولم يأخذ الحذر فيأتي وقوع الكارثة عليه مفاجئاً من دون أن يستعد له، فالإيحاء بهذه المفاجئة تحقق بغياب جواب «لو» في الدخول في الحدث مباشرة.

حذف المبتدأ وخبره: وحذف المبتدأ لا يكون إلا مفرداً والأحسن هو حذف الخبر لأن منه ما يأتي جملة، كقوله تعالى: ﴿وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللاَّئِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُوْلاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق/ ٤]. «فهنا قد حذف خبر المبتدأ، وهو جملة من مبتدأ وخبره وتقديرها: واللاتي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر»[٣]، والمتحقق من حذف هذه الجملة هو أن لا تؤدي التفاصيل إلى قطع الانسيابية التي تسير عليها الآيات الكريمة في أحكامها ولا تفتقد عباراتها هذا الإيجاز. فمعلوم أنها آيات أحكام فالحذف فيها يساهم في أن لا يتخلل هذه الأحكام ما يؤدي إلى قطع تسلسلها، وفضلاً عن ذلك فإن اتساقها وانسيابيتها وما فيها من انتقاءات لغوية تتظافر في إبراز هذه الأحكام بترتيب وبتسلسل. والقرائن المتوافرة في النص توحي بالمحذوف ولا يخل الحذف بالفكرة، بل بالعكس يحقق هذا الحذف ترابط الفكرة وتسلسلها في الأحكام من غير تداخلات.

حذف الواو من الكلام وإثباتها: كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء/٢٨]. وإثباتها في ﴿ومَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[٤] [الحجر/ ٤]. إن أثر الحذف أو الذكر ربما يتبين في الدلالة عن طريق الموازنة بين الآيتين الكريمتين. فكل من الذكر والحذف يسهم في الكشف عن المزايا التعبيرية بالتآزر مع مختلف الوسائل. ففي الآية الأولى حذف حرف «الواو» وفي الثانية ذكر هذا الحرف. وعلى الرغم مما تبدو عليه صورة الآيتين من اتفاق في ألفاظهما فإن ثمة فروقاً في سياق كل منهما، إذ إن في الآية الأولى يوحي السياق العام بأن هذا الإهلاك لم يقع إلا بعد إنذار وتحذير وإن هذا التحذير جاء به رسل منذرون، وبعد الإنذار وبعد التحذير، ومع عدم استجابة القرية جاء الهلاك سريعاً صاعقاً. أما في الآية الأخرى فأن السياق يوحي بأن ثمة

(١) في الديوان: لم يعلم الكفر، وعلى هذه الرواية ينتفي الشاهد. ديوان أبي تمام، المؤلف: أبو تمام الطائي، حبيب بن أوس (٢٣١هـ)، عبد الحميد يونس، وعبد الفتاح مصطفى، ميدان الأزهر بمصر. مطبعة حجازي بالقاهرة ص:٩.

(٢) ينظر: المثل السائر، ج٢، ص: ٨٨.

(٣) ينظر: المثل السائر، ج٢، ص: ٨٩.

(٤) ينظر: المثل السائر، ج٢، ص: ٩١.

مصيراً محتوماً يكون بعد الهلاك الواقع، وهذا لا يقتضي سرعة، فهو إخبار بحتمية المصير الذي يؤول إليه هؤلاء فجاء الحذف في الأولى إيذاناً بسرعة الهلاك، والذكر في الثانية بحتمية المصير. وهنا تستشف أهمية الحذف في مكانه وأهمية الذكر في مكانه، وذلك عن طريق تساوق الدلالات وما يوحي به التركيب. فالحذف أياً كان نوعه عامل في دعم الإحياء بوصفه قيمة فعلية تسهم في إنماء الدلالة وإثرائها، وكذلك الذكر.

الخطاب بالجملة الاسمية والخطاب بالجملة الفعلية

من يقف على دراسة ابن الأثير لهذا الموضوع فسيجد ملامح لرؤية عبد القاهر الجرجاني، على الرغم من اختلاف المنطلق بين الرؤيتين، فعبد القاهر يبتدأ بحثه ببيان أنَّ الجملة الاسمية تفيد بأصل وضعها ثبوت الحكم؛ لأن الاسم موضوع على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي ذلك تجدده أو حدوثه شيئاً فشيئاً، فإن المعنى في قول: زيد منطلق هو إثبات، لانطلاق زيد من غير جعله يتجدد ويحدث شيئاً فشيئاً، وهذا كالمعنى في قول: علي طويل وعمر قصير. فكما أن الطول أو القصر ثابت لا يتغير بل تقضي بوجودهما على الإطلاق فكذلك لا تتعرض بقول زيد منطلق لأكثر من أن تثبته لزيد. هذا على عكس الفعل، فالفعل يقصد به الكشف عن تجدد الحدث شيئاً فشيئاً. فإذا قلنا: زيد ينطلق، فإن ذلك يوحي بأن الانطلاق يقع شيئاً فشيئاً فهو يزاوله ويزجيه. وقد استشهد للتدليل على الفرق بين الفعل والاسم بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف/١٨]. فباسط تدل على الثبات والدوام على الرغم تقادم الأزمان.أما ابن الأثير فكان يبحث عن الأثر الناتج عن سياق استعمال كلٍّ من الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية؛ إذ «يعدل عن أحد الخطابين إلى الآخر لضرب من التأكيد والمبالغة»[١] فالقول: قام زيد، معناه الإخبار عن زيد بالقيام، وأن زيداً قائم، معناه الإخبار عن زيد بالقيام أيضاً؛ إلا أن في الثانية زيادة ليست في الأولى، وتلك الزيادة حدثت من توكيده بأن المشددة وهذه من شأنها الإثبات لما يأتي بعدها، وإذا حدث أن (زيد) في خبرها (اللام) فقيل: إن زيداً لقائم. كان ذلك أكثر توكيداً للإخبار بقيامه[٢]. وهذا يقع لضرب من التوكيد والمبالغة. وما جاء من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة/ ١٤]. فهؤلاء إنما خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية، وشياطينهم بالجملة الاسمية المحققة بأن المشددة فذلك لأن مخاطبة أخوانهم بما أخبروا به عن أنفسهم من ثبات على اعتقاد الكفر والبعد عن أن يزلوا عنه على صدق ورغبة ووفور نشاط، فلا يكون ذلك إلا بأن يخاطبونهم بهذه الصيغة التي فيها من المؤكدات ليكون ذلك متقبلاً منهم ورائجاً عند أخوانهم. أما مخاطبتهم للمؤمنين فإنهم كانوا متكلفين في ذلك بسبب الخوف والمداجاة، فكأنهم كانوا يعلمون بأنهم لو قالوه بأوكد لفظ لم يكن رائجاً

(١) المثل السائر، ج٢، ص: ٣٦.
(٢) ينظر: المثل السائر، ج٢، ص: ٣٦.

عند المؤمنين إلا رواجاً ظاهراً لا باطناً، وكذلك فإنهم لم يكن لهم باعث قوي على النطق في خطاب المؤمنين (آمنا) كما في خطاب أخوانهم (إنا معكم)[١]. فالذي يراه ابن الأثير أنهم إنما عدلوا عن صيغة خطابهم للمؤمنين إلى صيغة أخرى؛ لأن في هذه الصيغة المعدول إليها توكيداً أكثر. فإن الجملة الاسمية تعطي لفاعلها اختصاصها به دون غيرها. وبهذا فالمتحقق من وراء ذلك هو «التحقيق وتمكين المعنى الذي تنطوي عليه في شعور أخوانهم بحيث ينتفي عنهم عنصر الشك بهؤلاء. ويظهر في تحليل ابن الأثير ما ينطوي عليه تفكيره النحوي فيما يتعلق بالاستعمال الذي هو العامل الأبرز في إنشاء الأثر الدلالي، فقد أورد قوله تعالى : ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون/ ١]. ثم قال: «فانظر إلى هذه اللامات الثلاثة الواردة في خبر إن، والأولى وردت في قول المنافقين، وإنما وردت مؤكدة لأنهم أظهروا من أنفسهم التصديق برسالة النبي صلى الله عليه وسلم، وتملقوا له، وبالغوا في التملق وفي باطنهم خلافه، وأما ما ورد في الثانية والثالثة فصحيح لا ريب فيه، واللام في الثانية لتصديق رسالته، وفي الثالثة لتكذيب المنافقين فيما كانوا يظهرونه من التصديق الذين هم على خلافه»[٢]. أما قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ (١١) أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَداً يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [يوسف/ ١١-١٢]. فينطلق ابن الأثير في تحليلها من المنطلق نفسه الذي هو التوكيد، فهذه اللام أتت لزيادة التوكيد في إظهار المحبة ليوسف عليه السلام والإشفاق عليه ليتمكنوا من أخذه من أبيهم[٣]، وكلُّ ذلك الفهم متعلق بالسياق النحوي وعلاقته بالسياقات الأخرى للكلام، وقد أورد قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ (٦٣) أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ (٦٤) لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً فَظَلَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة/٦٣-٦٥]. فاللام دخلت في آية المطعوم لأن جعله حطاماً من الأشياء الخارجة على المعتاد، فإذا وقع لا يكون إلا عن سخط من الله شديد فلذلك قرر الفعل بـ«اللام» توكيداً لعظمة هذا الفعل ولاشك أن هذا الإدراك لا يستدل عليه إلا عن طريق النظر لما قبله وما بعده فالحديث عن الزرع بعد أن صار يانعاً أخضر هو سؤال عن المحدث له وهو استفهام داحض لكل ظن بأن هذا نتج عن فعلهم. والدليل على إنه من فعل الله بأنه لو شاء أن يجعله حطاماً لفعل. فتصدم هذه الحقيقة المؤكدة كل ظن خارج عليها. أما قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ (٦٨) أَأَنْتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنْ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ (٦٩) لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً فَلَوْلا تَشْكُرُونَ﴾ [الواقعة/٦٨-٧٠]. فيرى ابن الأثير أن خلو آية المشروب من اللام لأن جعل الماء العذب ملحاً أسهل مكاناً في العرف والعادة: فلم يحتج في جعل الماء العذب ملحاً إلى زيادة

(١) ينظر: المثل السائر، ج٢، ص: ٣٦.
(٢) المثل السائر، ص: ٣٧.
(٣) ينظر: المثل السائر، ج٢ ص: ٣٧.

تأكيد، فلم تدخل عليه لام التأكيد المفيدة زيادة التحقيق[١]. ويورد قول الشاعر:

والشيب إن يظهر فإن وراءه عمراً يكون خلاله متنفسُ
لم ينتقص مني المشيب قلامة ولما بقي مني ألب وأكيسُ

فقول الشاعر (و لما بقي مني) تقديره (ما بقي مني) وإنما أدخل على (ما) هذه (اللام) قصداً لتأكيد المعنى لأنه موضع يحتاج إلى تأكيد، وذلك أن قوة العمر تكون في الشباب فإذا أتى المشيب، فالمتعارف عليه إنه لا يمدح بل يذم، فلذلك أتى الشاعر بـ(اللام) لتوكيد معنى المدح للمشيب والصفة التي قصدها[٢].

الضمائر

يتبين في بحث الأثير لهذا الموضوع مدى اهتمامه بالجانب الاستعمالي للوظيفة النحوية إذ يبتدأ البحث بقوله: « إن قيل في هذا الموضع إنَّ الضمائر مذكورة في كتب النحو فأي حاجة إلى ذكرها هنا هنا، ولم نعلم أنَّ النحاة لايذكرون ما ذكرته قلت: إنَّ هذا يختص بفصاحة وبلاغة وأولئك لا يتعرضون إليه، وإنما يذكرون عدد الضمائر... وأما أنا فإني أوردت في هذا النوع أمراً خارجاً عن الأمر النحوي «[٣]. ومما ذكره في ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾ [الأعراف ١١٥].

في الحروف

من المعلوم أنَّ اهتمام النحاة بالحروف نابع من كونها تمثل روابط لا يمكن للكلام أنْ يستقيم من دونها، فضلاً عن دلالاتها التي تتولد في السياقات المختلفة، ولا يخفى الطابع التداولي الذي تمتاز به هذه الحروف، مما دفع البلاغيين إلى الاعتناء بها، ولاسيما عبد القاهر الجرجاني؛ إذ انطلق من مجموعة من القواعد والقيود النحوية التي بلورها النحاة، مما يرسخ القناعة بأن النحو لا يهمل التحليل التداولي [٤]، وأنَّ البعد التداولي حاضر لمجرد ما ندخل مفهوم القاعدة، فالقاعدة تأتي دائماً لاستعمال ما» [٥]، على أنَّ ذلك لا يكون إلا في إطار فهم مستويات النحو، فالإجراء يبدأ من الوظيفة النحوية التي تتعلق بروابط التركيب، ثم البحث عن الفعل الكلامي الناجم عن التركيب والقيمة المعنوية الذي يتعلق بالجانب البلاغي، ثم البحث بعد ذلك عمَّا يمكن أن يحدثه ذلك الفعل من أثر في المتلقي، وهو ما يتعلق بالبحث التداولي، يجعل من تلك الخطوات الإجرائية قريبة نوعاً ما من البحث الأسلوبي في جانب من جوانب تلك الخطوات، ثم يفترقان في أنَّ أحدها يعتمد القواعد اللغوية في التحليل

(١) ينظر: المثل السائر، ج٢، ٣٨.
(٢) ينظر: المثل السائر، ج٢، ص: ٣.
(٣) المثل السائر، ج٢، ص: ٣.
(٤) النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، أحمد فهد صالح شاهين، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط١، ٢١٥، ص: ٢٥.
(٥) المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: د. سعيد علوش، منشورات مركز الإنماء القومي، ١٩٨٧م، ص ٣٣.

اللغوي كالأسلوبية، ومنها ما يعتمد السياقات وملابسات تتعلق بتحليل اللغة من خلال الاستعمال الخارجي كالتداولية، « فالانحراف عن النمط السياقي هو الأساس في مفهوم الأسلوب» [١]. أما المنظور التداولي فيبحث عن القوة الإنجازية، وكلا الاتجاهين حاضر في الأبحاث البلاغية، وذلك بالنظر إلى النص على وفق ما تتطلبه أغراض ومقاصد المتكلم مع شرط التواضع والاتفاق، إذ لا بد من اعتبار المتكلم؛ أي قصده»[٢]، كما أنَّ من الأمور المهمة التي تعين القارئ على فهم مقاصد المتكلم الطريقة التي يعمد إليها المنشئ في صياغة كلامه، ومنها توزيع أدوات الربط؛ أي: الحروف، فوجود كلِّ حرف من حروف المعاني ينبغي أنْ يكون مقصوداً في النص، وإلا لم يكن لذلك النص أيَّ تأثير، مثلما ينبغي أنْ تكون كل أجزائه مقصودة في وضعها، فمثلاً «لا يسمى الفعل فعلاً ما لم يصحبه القصد» [٣]، ومثل هذا التصور نراه قائماً في بحث ابن الأثير للوظائف النحوية؛ ولاسيما وظيفة الحروف، فقد ذكر سبب تناوله الحروف بقوله: « ولست أعني بإيراده هاهنا ما يذكره النحويون من أن الحروف العاطفة تتبع المعطوفَ المعطوف عليه في الإعراب، ولا أنَّ الحروف الجارَّة تجر ما تدخل عليه؛ بل أمراً وراء ذلك، وإن كان المرجح فيه إلى الأصل النحوي، فأقول: إنَّ أكثر الناس يضعون هذه الحروف في غير مواضعها فيجعلون ما ينبغي أن يجر بـ على (مجروراً) بـ في، وفي هذا الأشياء دقائق أذكرها لك»[٤]، فواضح من هذا الكلام أنَّ ابن الأثير يوقف دلالة هذه الحروف على قصد المتكلم في الاستعمال، فمما أورده في ذلك:

ـ حروف العطف، أورد ابن الأثير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ (٧٩) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ (٨٠) وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء: ٧٩ـ ٨١]. ثمَّ عقب على ذلك قائلاً: فعطف الأول بالواو التي هي للجمع بين الإطعام والاسقاء، كما عطف الثاني بالفاء؛ لأنَّ الشفاء يعقب المرض بلا زمانٍ خالٍ من أحدهما، ثم عطف الثالث بـ ثمَّ لأن الإحياء يكون بعد الموت بزمان، لهذا جيء في عطفه بـ ثمَّ التي هي للتراخي، فكل شيء عطف بما يناسبه، ويقع موقع السداد منه[٥]. وهكذا ينطلق ابن الأثير في إظهار مزايا هذه الحروف في الاستعمالات المقصودة انطلاقاً من النظر في وظائفها النحوية والتدقيق في دلالاتها الكثيرة التي ذكرها النحاة،

(١) الأسلوبية وعلم الدلالة، ستيفن أولمان، ترجمة محيي الدين محتسب، ص: ٢١ـ ٢٢.
(٢) بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٩، بيروت ٢٠٠٩م، ص: ٦٩.
(٣) استراتيجيات الخطاب – مقارنة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٤م، ص: ١٨٨.
(٤) المثل السائر، ج٢، ص: ٣٢.
(٥) ينظر: المثل السائر، ج٢، ص: ٣٢.

فقد أحصت كتب النحو حروف العطف[١]، وذكرت دلالات كلِّ حرف على حدة[٢].

ـ حروف الجر: قال ابن الأثير: « وأما حروف الجر فإنَّ الصواب يشذُّ عن وضعها في مواضعها، وقد علم أنَّ في للوعاء وعلى للاستعلاء، كقولهم: زيد في الدار وعمر على الفرس؛ لكن إذا أريد استعمال ذلك في غير هذين الموضعين مما يشكل استعماله عدل فيه عن الأولى »[٣] وذكر لذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنْ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ قُلْ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]. قال: « ألا ترى إلى بداعة هذا المعنى المقصود لمخالفة حرفي الجر هاهنا فإنه إنما خولف بينهما في الدخول على الحق والباطل؛ لأنَّ صاحب الحق كأنه مستعل على فرس جواد يركض به حيث شاء، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام منخفض فيه، لا يدري أين يتوجه، وهذا معنى دقيق قلما يراعي مثله في الكلام «.. وهكذا يركز على الاستعمال، فيقول « وكثيراً ما سمعت إذا كان الرجل يلوم أخاه أو يعاتب صديقه على أمر من الأمور فيقول له: أنت على ضلالك القديم كما أعهدك فيأتي بـ على في موضع في وإن كان هذا جائزاً إلا أنَّ استعمال في هنا أولى لما أشرنا إليه « قصد المتكلم. ويفيد كل حرف من حروف الجر معاني تختلف باختلاف السياق الذي ورد فيه[٤]. كما أشار إلى ذلك النحاة[٥] وهي الزائدة، في قراءة مجاهد في قوله تعالى: (فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم) بفتح الواو أي تهواهم.

---

(١) ينظر: المفصل في علم العربية للإمام أبي القاسم الزمخشري، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد النعساني، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦ م. ص: ٢٦٠.

(٢) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم بن علي المرادي، (ت ٧٤٩هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، الناشر: المكتبة العربية بحلب، ص: ٤٢٦. وينظر: مغني اللبيب: 303/ 2.

(٣) المثل السائر، ج٢، ص: ٣٥.

(٤) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، لبنان، دار الفكر، ص: ٣٣٠.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه، أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ط١، والمقتضب، صنعة أبي العباس، محمد بن يزيد المبرد، ٢١٠ ـ ٢٨٥ه ـ، ج٤، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، ط٢، القاهرة،، ج٤، ص: ١٤٢. ينظر: كتاب الأزهية في علم الحروف، تأليف علي بن محمد النحوي الهروي، (ت ٤١٥هـ) تحقيق: عبد المعين الملوحي مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م، ص: ٢٧٢ ـ 274.

الخاتمة ونتائج البحث

تمخضت دراسة ابن الأثير عن الكثير من النتائج المهمة وفيما يأتي أبرز تلك النتائج:

- حاول البحث أن يبن أن جهود ابن الأثير النحوية كانت بصدد تكوين منظور نحوي خاص، يرتقي إلى مصاف الخطاب، وقد نجح إلى حدٍّ ما في ذلك الجهد.
- توزَّع الخطاب النحوي عند ابن الأثير على مستويين: الأول التفكير النحوي، والآخر مستوى الإجراء.
- ركَّز البحث على فكرة (مستويات النحو)؛ لأنَّ الانطلاق من مبدأ المستويات هو الضامن الوحيد لفهم قصد العلماء في بحوثهم النحوية.
- من نتائج التركيز على جانب المستويات حاول البحث أنْ يبين سوء الفهم الذي وقع فيه بعض الباحثين في دراساتهم لتعامل قطرب مع حركات الإعراب.
- بيَّن البحث أنَّ فكرة ابن الأثير في قضية حركات الإعراب كانت مستقاة من قطرب؛ غير أنَّ وجهة بحثه في القضية اختلف عن وجهة قطرب؛ إذ أنَّ اختلاف قطرب مع النحاة كان مبعثه البحث في علة وجود الحركات، وليس التقليل من أهمية وجودها. أما ابن الأثير فقد قلل من أهمية بعضها، ورأى ضرورة قسم منها.
- وجهة ابن الأثير في التعامل مع أبواب النحو هي الوجهة التي تمثل الجانب الاستعمالي، وأنَّ الوظيفة النحوية تتعدى عملية ضبط الكلام؛ إذ انطوى فكره على منظور تداولي.
- إنَّ آلية فهم مغزى كلام ابن الأثير، وكذلك كل كلام المؤلفين لابدَّ من أنْ تنبني على فهم المصطلحات التي يستعملونها في دلالاتها العامة والخاصة، وكذلك ينبغي التفرقة بين دلالة (النحو) بوصفه (نظاماً) يقوم عليه المنجز الكلامي، وبين (النحو) بوصفه (درساً) يتعلق يهتم به أرباب التخصص، وهذا التدقيق ينطبق على البلاغة أيضاً، فهي مرة تعني: (المنجز الإبداعي)، ومرة تعني الـ (درس)، والخلط بين الاتجاهين يؤدي إلى عسر الفهم؛ لاسيما أنَّ معظم المؤلفين القدماء كان يتكل على حذاقة القارئ في التدقيق، فلا يقف في كلِّ ففقرة على تحديد المصطلح أو بيان ما إذا كان يعني بكلامه الدرس النحوي أو النظام النحوي.
- التفريق بين عمل النحوي والبلاغي هو لغرض التنبيه إلى المستويات النحوية.

المصادر والمراجع

* الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني، د.صابر الحباشة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م الدار المتوسطة للنشر.
* الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، أحمد يحيى، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٠، العدد: ٣٤.
* أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٥م.
* إحياء النحو، تأليف إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢م.
* آراء قطرب المتداولة بين النحاة واللغويين، سليمان ابراهيم عبد الله ابراهيم، فائزة علي عوض االعليم علي، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، م١٩، العدد: ٣، ٢٠١٨م.
* الاستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: حفني شرف، القاهرة، ١٩٥٨م.
* استراتيجيات الخطاب - مقارنة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٤م.
* أسس لسانيات النص: ماغوت هاينمان وفولفنغنغ هاينمان، ترجمة: د. موفق محمد جواد المصلح، دار المأمون للترجمة والنشر، ط ١، بغداد ٢٠٠٦م
* الأسلوبية وعلم الدلالة، ستيفن أولمان، ترجمة: د. محيي الدين محسب، دار الهدى، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
* الأصول البلاغية في كتاب سيبويه، وأثرها في البحث البلاغي، د. أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب القاهرة، ط٢، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
* الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٣، ١٤١٧هـ.
* الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨م.
* الألسنية، علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام، د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
* الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي المتوفى (٣٣٧هـ) تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
* بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، تأليف: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

* البلاغة العربية، تاريخها. مصادرها. مناهجها. د. علي عشري زايد، مكتبة الآداب، ط٩، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م.

* بلاغة الكلمة والجملة والجمل، د. منير سلطان، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨٨.

* البلاغة والأسلوبية، د. محمد عبد المطلب، مصر، ١٩٨٤م.

* البلاغة والسلطة: ريتشارد أندروز، ترجمة: أكرم أبو سحلي، فصول، البلاغة الجديدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد ٢٦/ ١، العدد ١٠١، خريف ٢٠١٧م.

* بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٩، بيروت ٢٠٠٩م.

* التداولية والحجاج / مداخل ونصوص، صابر الحباشة، صفحات للدراسات والنشر، سورية دمشق، إصدار أول، ٢٠٠٨م.

* التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

* التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، دت.

* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم قاسم المتوفى عام (٧٤٩هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

* الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد، ت ٦٣٧هـ، د. مصطفى جواد، د. جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٥٦م.

* الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم بن علي المرادي، (ت ٧٤٩هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، الناشر: المكتبة العربية بحلب.

* حجاجية الشروح البلاغية وأبعادها التداولية: د. فضيلة قوتال، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.

* الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية القاهرة، ١٩٥٥م.

* الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط: أحمد المتوكل، الدار العربية للعلوم، ناشرون، منشورات الاختلاف، الرباط، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م

* دراسات في اللسانيات العربية، بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية، عبد الحميد السيد، دار

حامد، عمان الأردن، ط١، ٢٠٠٤م.

* ديوان أبي تمام، المؤلف: أبو تمام الطائي، حبيب بن أوس (٢٣١هـ)، عبد الحميد يونس، وعبد الفتاح مصطفى، ميدان الأزهر بمصر. مطبعة حجازي بالقاهرة.

* ديوان حاتم الطائي، دار صادر بيروت، ١٩٨١م.

* رأي قطرب في الحركات وظاهرة الإعراب في آراء اللغويين، د. زيد خليل القراله، مجلة العلامة، العدد: ٤، ٢٠١٧م.

* رسالة لغوية من قطرب إلى ابراهيم أنيس: هل الإعراب حكاية، رياض زكي قاسم، مجلة العربي، العدد: ٦٤٢، السنة: ٢٠١٢م.

* شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي، الحياني الأندلسي، ت٦٧٢هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: دار هجر.

* الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي، د. محمد بركات حمدي أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

* عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٧٣م.

* عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تأليف الشيخ بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي بين عبد الكافي السبكي المتوفى (٧٧٣هـ) تحقيق، د. خليل إبراهيم خليل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

* فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠٠٤م

* فن الشعر، د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ط٥، ١٩٧٥م.

* في البنية والدلالة، رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، د. سعد أبو الرضا، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨٨م.

* كتاب دلائل الإعجاز، تأليف الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، المتوفى سنة ٤٧١أو ٤٧٤هـ، تعليق: محمود محمد شاكر ودار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

* كتاب سيبويه، أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت.

* الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، الزمخشري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٩٤٨.

* اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين: د. مرتضى جبار كاظم، منشورات ضفاف، الرباط، ط١، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

* اللغة في الدرس البلاغي، د. عدنان عبد الكريم جمعة، دار السياب لندن ط١، ٢٠٠٨م.
* المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين نصر الله بن أبي الكرم، محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير الجزري، المتوفى سنة (٦٣٧هـ) تحقيق: الشيخ كامل محمد محمد عويضة، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤١٩هـ.١٩٩٨م.
* المستصفى من علم الأصول للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، دار صادر بيروت للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٥م.
* معاني النحو والبلاغة في كتب الجرجاني، أحمد الجوة جذور التراث، العدد الأول، ذو القعدة، ١٤١٩هـ، فبراير، ١٩٩٩م.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مطبعة أمير، ط١.
* المفصل في علم العربية للإمام أبي القاسم الزمخشري، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد النعساني، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ.٢٠٠٦ م.
* المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: د. سعيد علوش، منشورات مركز الإنماء القومي، ١٩٨٧م.
* من أسرار اللغة، تأليف: د. ابراهيم انيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م
* مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، أمين الخولي، دار المعرفة، ط١، ١٩٦١م.
* المنطق الصوري والرياضي، دراسة تحليلية لنظرية القياس وفلسفة اللغة، د. محمد عزيز نظمي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية ٢٠٠٣م.
* الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر لبنان.
* نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، د. مازن الوعر، دمشق، ط١، ١٩٨٧م.
* ندوة أبناء الأثير، جامعة الموصل، كلية الآداب، ١٩٨٢م.
* النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي فان دايك، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، بيروت لبنان، ٢٠٠٠م.
* مفهوم الوظيفة عند أحمد المتوكل وسيمون دايك قراءة في نموذج النحو الوظيفي، محمد بوديه، مجلة كلية الآداب واللغات، العدد ١٢/ ٢٠١٣، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.
* النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، أحمد فهد صالح شاهين، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط١، ٢٠١٥م.

* النظرية النقدية، نظرية الاتصال الأدبي وتحليل الخطاب، د. مراد عبد الرحمن مبروك، مطبعة الأدهم للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.

* النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، د. نعمة رحيم العزاوي، مؤسسة دار السلام، ط٢.

* النص، السلطة، الحقيقة، د. نصر حامد أبو زيد المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٥م.

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.